



المسح الوطني حول نظرة المواطن إلى الأمن والحريات والحوكمة المحلية

2017

جوان 2018

الفهرس

1.	تقديم المسح.....	2
2.	أهداف المسح.....	2
3.	منهجية المسح.....	3
1.3.	العينة وكيفية اختيارها.....	3
4.	نتائج المسح.....	4
1.4.	المواطن و المشاركة السياسية و المدنية.....	4
2.4.	نظرة المواطن إلى المسار الديمقراطي.....	9
3.4.	نظرة المواطن إلى مبدأ احترام الحريات الأساسية.....	10
3.4.	نظرة المواطن وتجربته مع مختلف أشكال التمييز.....	12
4.4.	الحوكمة و قطاع الصحة.....	14
5.4.	الحوكمة و الرعاية الاجتماعية.....	16
6.4.	الحوكمة و قطاع التربية والتعليم.....	18
7.4.	الحوكمة و القطاعات الأخرى.....	21
8.4.	الأمن و السلم في الحياة الاجتماعية.....	24
10.4.	المواطن و البلدية.....	28
11.4.	المواطن و منتخبيه.....	30
12.4.	الفساد و الرشوة.....	30

1. تقديم المسح

أنجز المعهد الوطني للإحصاء المسح الوطني حول "نظرة المواطن إلى الأمن والحريات و الحوكمة المحلية" نهاية 2017 بعدما كان قد أنجز البحث الميداني الأول نهاية سنة 2014 وذلك بهدف إنتاج مؤشرات حول عدد من الميادين المتصلة بالمشاركة السياسية والحريات العامة وكلّ المسائل المتصلة بالرشوة والفساد ومقومات الحوكمة الرشيدة بمختلف عناصرها. كما ستمكن نتائج المسح من توفير العديد من المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة (الهدف 16) ومن دراسة ديناميكية موضوع الأمن والسلم والحوكمة وتحليله بعمق قصد رسم توجهات واستراتيجيات وأهداف لمتابعة وتقييم وتقييم الجهود المبذولة من قبل المجموعة الوطنية في مجال الحوكمة ومقاومة الفساد والرشوة، بالإضافة إلى التعرف على مدى مشاركة الفرد في الحياة السياسية والعمل الجمعياتي وتصريف الشأن الوطني والمحلي.

وتجدر الإشارة إلى أن المعطيات المجمّعة ممثلة على المستوى الوطني وعلى مستوى الأقاليم السبعة (تونس الكبرى، إقليم الشمال الشرقي، إقليم الشمال الغربي، إقليم الوسط الشرقي، إقليم الوسط الغربي، إقليم الجنوب الشرقي، وإقليم الجنوب الغربي)، وتمكّن من تبويب المؤشرات وتحليلها حسب الجنس والمستوى التعليمي والفئة العمرية والوسط.

2. أهداف المسح

حافظ مسح 2017 على الأهداف المرسومة منذ 2014 والمتمثلة أساسا في التعرف على مدى مشاركة المواطن التونسي في العمل الجمعياتي وفي تصريف شؤون جهته وانخراطه في الحياة السياسية والمدنية ونظرته إلى الحريات وحقوق الإنسان والتميز بين الأفراد والجهات. كما يرمي المسح كذلك إلى تقييم مستوى الخدمات العمومية المتوقّرة على المستوى المحلي في مجالات الصحة والرعاية الاجتماعية و التربية و التعليم و الأمن، إلى جانب تقييم مستوى الخدمات المقدمة من قبل البلديات على غرار رخص البناء وحالة الطرقات والتتوير العمومي وكيفية رفع الفضلات المنزلية. وزيادة على ذلك، يهدف المسح إلى رصد نظرة المواطن إلى خدمات الإدارة والأمن و القضاء والجبابة و الديوانة وبعض الخدمات الأخرى.

ويتطرق المسح من جهة أخرى إلى رؤية المواطن إلى المعاملات المشبوهة والمبنية على الفساد والرشوة في بعض القطاعات ومدى فاعلية الجهود التي تبذلها الدولة لمكافحة هذه الظاهرة.

3. منهجية المسح

العينة وكيفية اختيارها

شمل المسح الوطني حول "نظرة المواطن إلى الأمن والحريات والحوكمة المحلية" عيّنة من الأسر تعدّ 4500 أسرة تمثل 0.2% من مجموع الأسر المقيمة بتونس وذلك بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014. وقد تمّ سحب هذه العيّنة على مرحلتين باعتماد أساليب العينة العشوائية الطّبقيّة، حيث تمّ في مرحلة أولى سحب 298 وحدة أوليّة من مجموع وحدات العد التي تغطي كامل التراب التونسي، تمّ تحديدها خلال التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014. وتمّ في مرحلة ثانية سحب عنقود يضمّ 15 أسرة في كلّ وحدة عد من الوحدات التي تمّ اختيارها على مستوى كلّ الأقاليم. وقد تمّ استيفاء استمارة فردية لكل فرد من أفراد الأسرة الذي بلغ من العمر 18 سنة فما فوق.

الاستمارات

اعتمد المسح على نموذجين من الاستمارات:

1. استمارة أسرة: لاستيفاء معطيات حول ظروف الأسرة المعيشيّة وتحديد أفرادها وخاصّة ممن سيضمّهم البحث.
2. استمارة فردية: وتعمّر في شأن كلّ فرد بلغ من العمر 18 سنة فما فوق، وتحتوي الاستمارة على المحاور التالية:

- بيانات ديموغرافية وتربوية واقتصادية عن المستجوب
- الانخراط في المجتمع المدني والمشاركة السياسية والمدنية
- نظرة المواطن إلى الحريات وحقوق الإنسان في تونس
- نظرة المواطن إلى خدمات الصحة العمومية والرعاية الاجتماعية على المستوى المحلي
- نظرة المواطن إلى الخدمات العمومية للتربية والتعليم على المستوى المحلي
- نظرة المواطن إلى الأمن والأمان في الحياة العامة المحلية
- نظرة المواطن إلى خدمات الإدارة والقضاء والجباية و الديوانة والخدمات الأخرى على المستوى المحلي
- نظرة المواطن إلى السلطة المحلية
- نظرة المواطن إلى ظاهرة الفساد والرشوة على المستوى المحلي

4. نتائج المسح

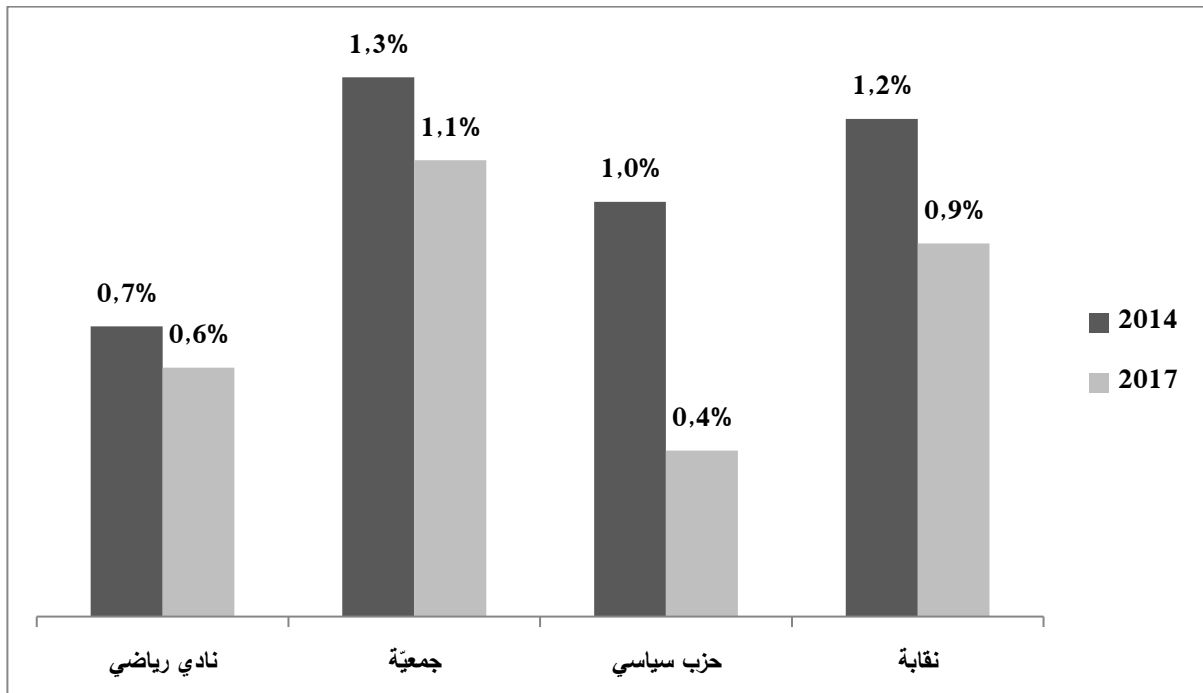
تمثل النتائج التي تشملها هذه الوثيقة عينة من عدد هام من المؤشرات، تم اختيارها لتقديم نظرة المواطن التونسي إلى الأمن والحريات و الحوكمة المحلية وتسليط الضوء على مسألة الفساد والرشوة والمجهودات المبذولة للحد منها.

1.4 المواطن و المشاركة السياسية و المدنية

الانخراط في المنظمات

بلغت نسبة المواطنين الذين صرّحوا بأنهم لم ينخرطوا كنشيطين في الحياة السياسية أو المدنية (حزب سياسي أو نقابة مهنية أو جمعية أو نادي رياضي) 97 % مقابل 94.2 % سنة 2014 مسجلة بذلك ارتفاعا بحوالي 3 نقاط. ولم تتجاوز نسبة المنخرطين النشيطين من سكان الوسط غير البلدي 9.0% من جملة المنخرطين النشيطين عموما. ويأتي الإنخراط النشط في الجمعيات في المرتبة الأولى بنسبة 1.1% من العدد الجملي للمواطنين، ثم يليه الإنخراط في النقابات بنسبة 0.9%، فالنوادي الرياضية بنسبة 0.6%، في حين لم تتعدّ نسبة الإنخراط النشط في الأحزاب 0.4% من جملة المواطنين وذلك مقابل تباعا 1.3% و 1.2% و 0.7% و 1.0% تم تسجيلها سنة 2014. ويبرز الرسم البياني رقم 1 هذا التطور.

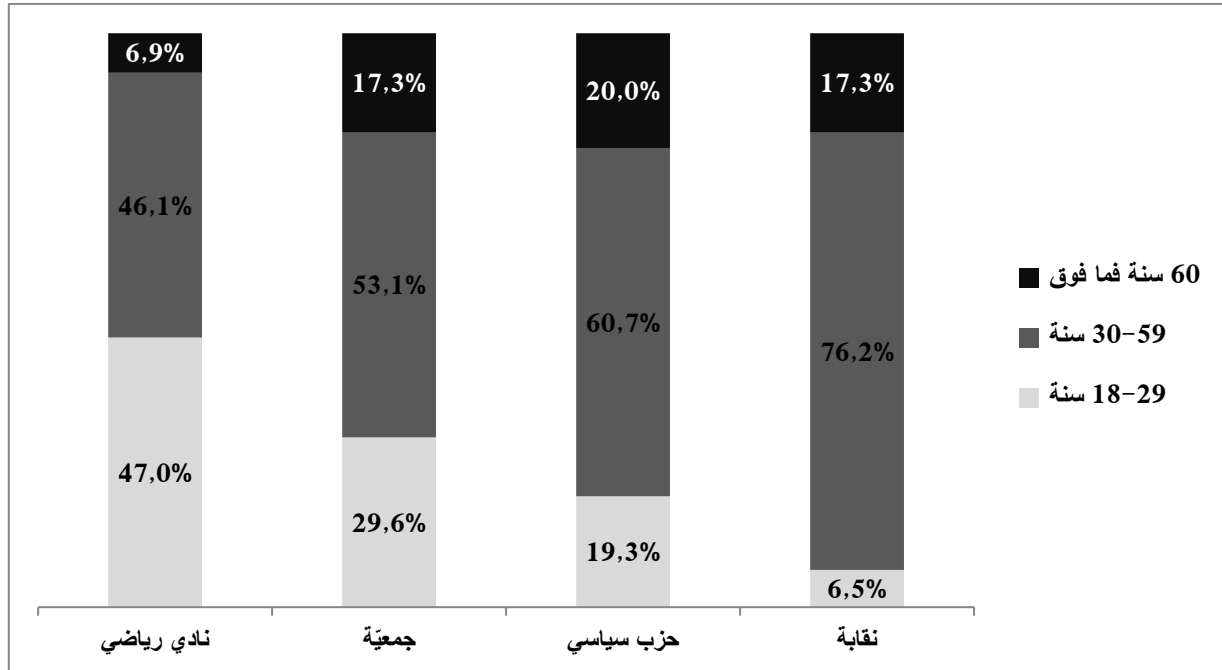
رسم بياني رقم 1: توزيع الأعضاء النشيطين في المنظمات حسب سنة المسح و المنظمة(%)



وبخصوص توزيع الأعضاء النشطين حسب الفئة العمرية، تشير نتائج البحث إلى أنّ الشباب من الفئة العمرية 18-29 سنة ينشطون أساساً في النوادي الرياضية بنسبة 47.0% من جملة النشيطين ثمّ في الجمعيات المدنيّة الأخرى بنسبة 29.6% والأحزاب السياسية بنسبة 19.3%، في حين لم تتعدّ نسبة إنخراطهم النشيط في النقابات 6.5%. كما أنّ حوالي 20.4% من الذين صرّحوا أنّهم لم ينخرطوا في أيّ عمل سياسي أو مدني هم من الفئة الشبابيّة.

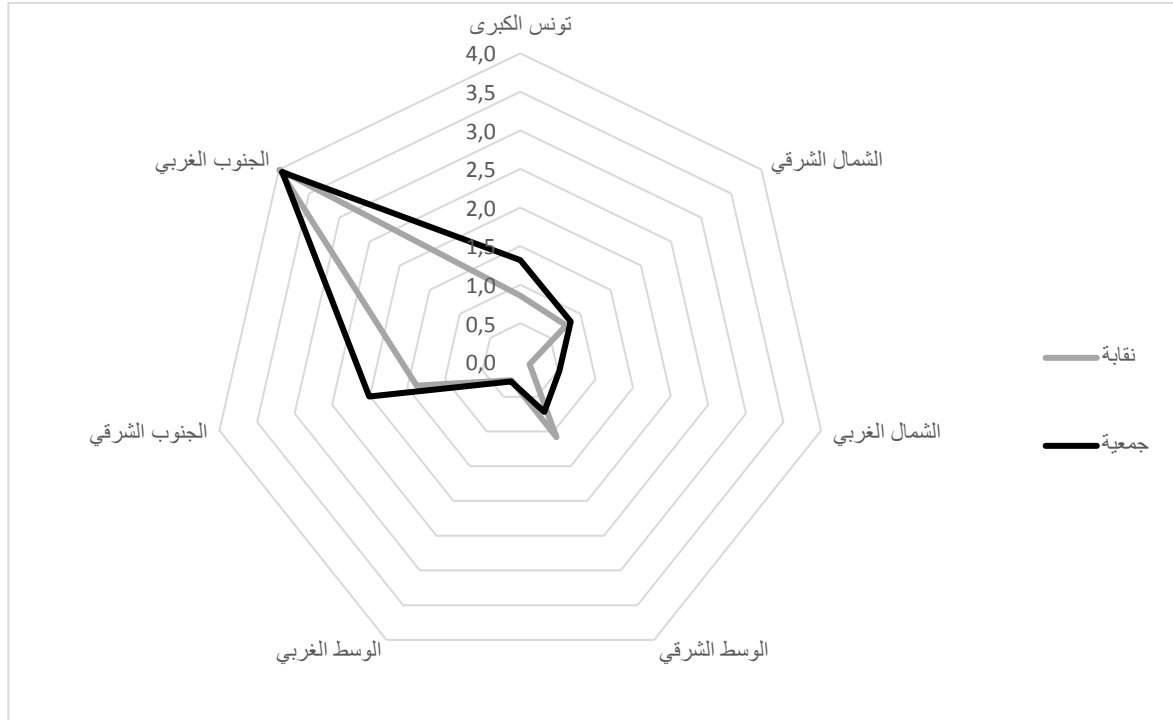
أمّا بالنسبة للكهول النشيطين من الفئة العمرية 30-59 سنة، فقد كان إنخراطهم من جملة النشيطين في المنظمات بدرجة أولى في النقابات بنسبة 76.2% ثمّ في الأحزاب السياسية بنسبة 60.7% والجمعيات بنسبة 53.1%. وفيما يتعلق بالفئة العمرية 60 سنة فما فوق، فيتركز نشاطهم بالأساس في الأحزاب السياسية بنسبة 20% وفي النقابات والجمعيات بحوالي 17% في حين كان انخراطهم بالنوادي الرياضية فقط في حدود 7%.

رسم بياني رقم 2 : توزيع الأعضاء النشطين في المنظمات حسب الفئة العمرية والمنظمة (%)



ويبين الرسم البياني رقم 3 أن تونس الكبرى و المناطق الشرقية (الشمال الشرقي والوسط الشرقي) والجنوب الغربي تحتل المراتب الأولى من حيث النشاط أساسا في الجمعيات والنقابات.

رسم بياني رقم 3: توزيع الأعضاء النشطين في النقابات و الجمعيات حسب الاقليم (%)

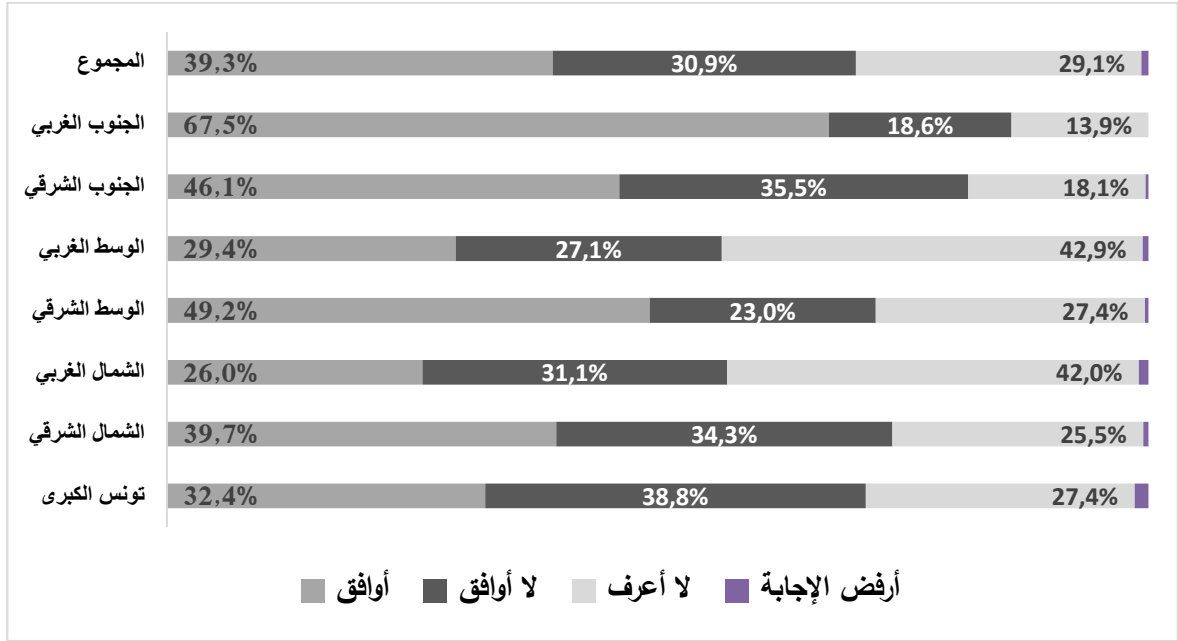


منظمات المجتمع المدني وعلاقتها بالسياسة المحلية

أفاد 2.9% فقط من التونسيين الذين تتجاوز أعمارهم 18 سنة أنهم شاركوا في إحدى اجتماعات منظمات المجتمع المدني لمناقشة احتياجات منطقتهم وخطط تطوير الخدمات بها، جلهم من الرجال بحوالي 71.7% ينتمون أساسا إلى الفئة العمرية 30-59 سنة في حين لم تتجاوز نسبة الفئة العمرية 18-29 سنة 21.8%. وصرح حوالي 5 أشخاص من مجموع 10 بأن الأحزاب لها تأثير على السياسة المحلية للمنطقة التي يقطنونها، وذلك مقابل حوالي 4 أشخاص من مجموع 10 صرحوا أنّ النقابات لها تأثير على السياسة المحلية.

وعلى المستوى الجغرافي، فقد تركز توزيع المواطنين الذين أفادوا بأن الأحزاب السياسية والنقابات لها تأثير على السياسة المحلية أساسا في المناطق الشرقية والجنوب.

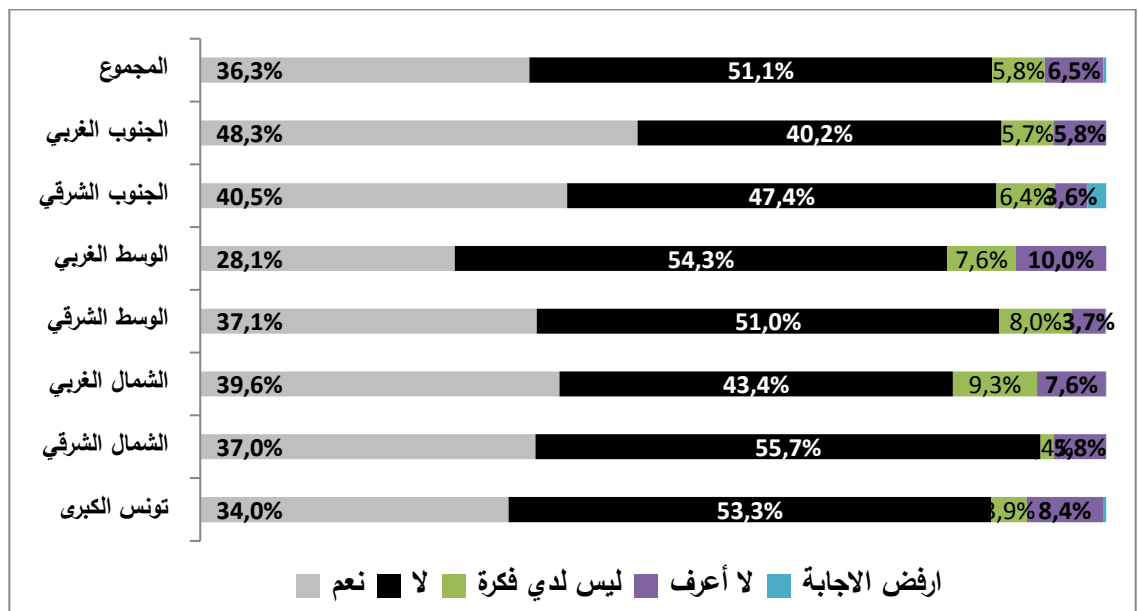
رسم بياني رقم 4: توزيع المواطنين حسب مدى تأثير الأحزاب السياسية و النقابات على السياسة المحلية و الأقاليم



ج. المواطن والانتخابات البلدية

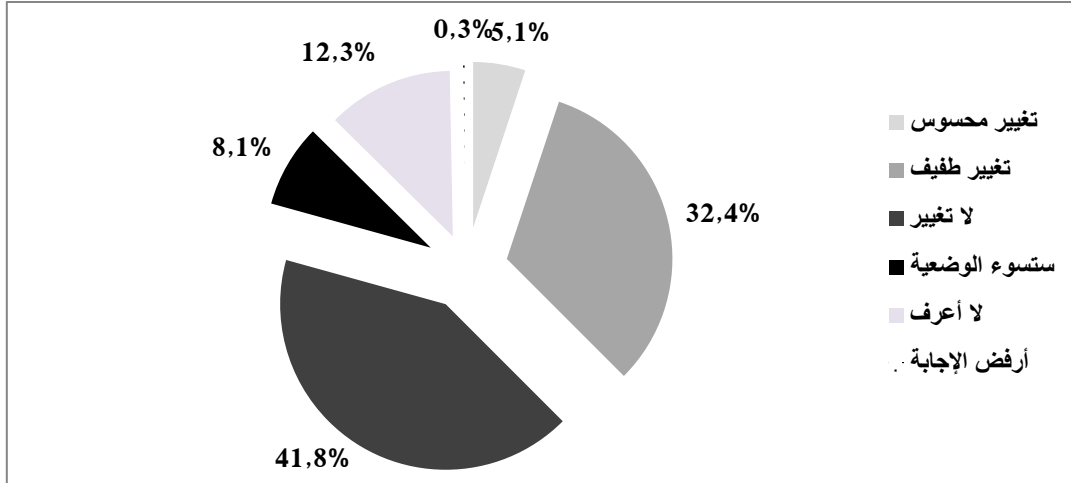
صرّح 46.0% من المواطنين بأنهم مسجلون للمشاركة في الانتخابات البلدية في حين أنّ 3.9% ليس لديهم أيّ علم بها. و أقرّ 36.3% من المستجوبين بأنهم سيصوّتون في الانتخابات البلدية و 6.5% لم يقرّروا بعد و 5.8% ليس لديهم إمام بالموضوع. و قد سجلت أعلى نسب نية عدم المشاركة في الشمال الشرقي بنسبة 55.7% و الوسط الغربي بنسبة 54.3% و تونس الكبرى بنسبة 53.3%.

رسم بياني رقم 5: توزيع المواطنين حسب مدى النية في المشاركة في الانتخابات البلدية لسنة 2017



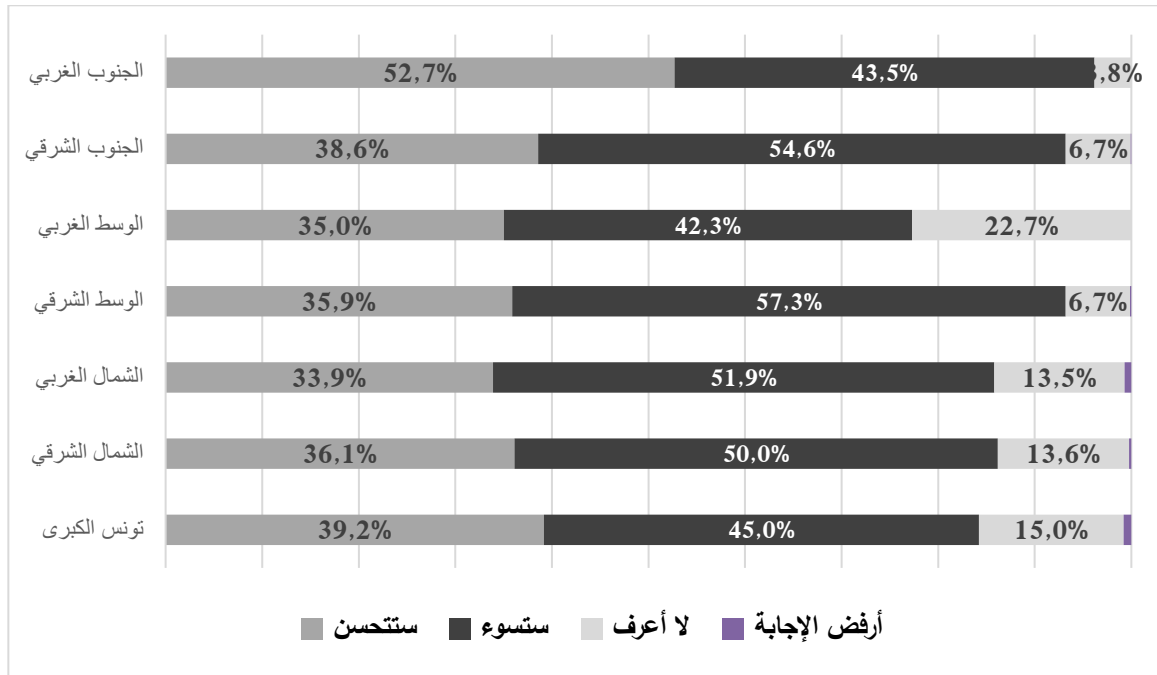
كما يعتقد 41.8% من المواطنين أنّ حياتهم اليومية لن تتغير إذا ما تمّ اختيار مجلس بلدي جديد و 8.1% منهم يعتقدون أنّ الوضعية ستسوء بعد الانتخابات البلدية. وتجدر الإشارة إلى انه لا يوجد فرق يذكر بين الرجال والنساء في هذا المجال.

رسم بياني رقم 6: توزيع المواطنين حسب مستوى التغيير الذي سيطرأ على منطقتهم بعد الانتخابات البلدية (%)



أما على مستوى التوزيع الجغرافي، فتبرز النتائج أن مواطني الجنوب الغربي يعتقدون أن حياتهم اليومية ستتحسن على عكس باقي الجهات التي تعتقد أن الوضع سييسوء.

رسم بياني رقم 7: توزيع المواطنين حسب آرائهم في الوضعية التي ستؤول اليه الوضعية في منطقتهم بعد الانتخابات البلدية و الأقاليم

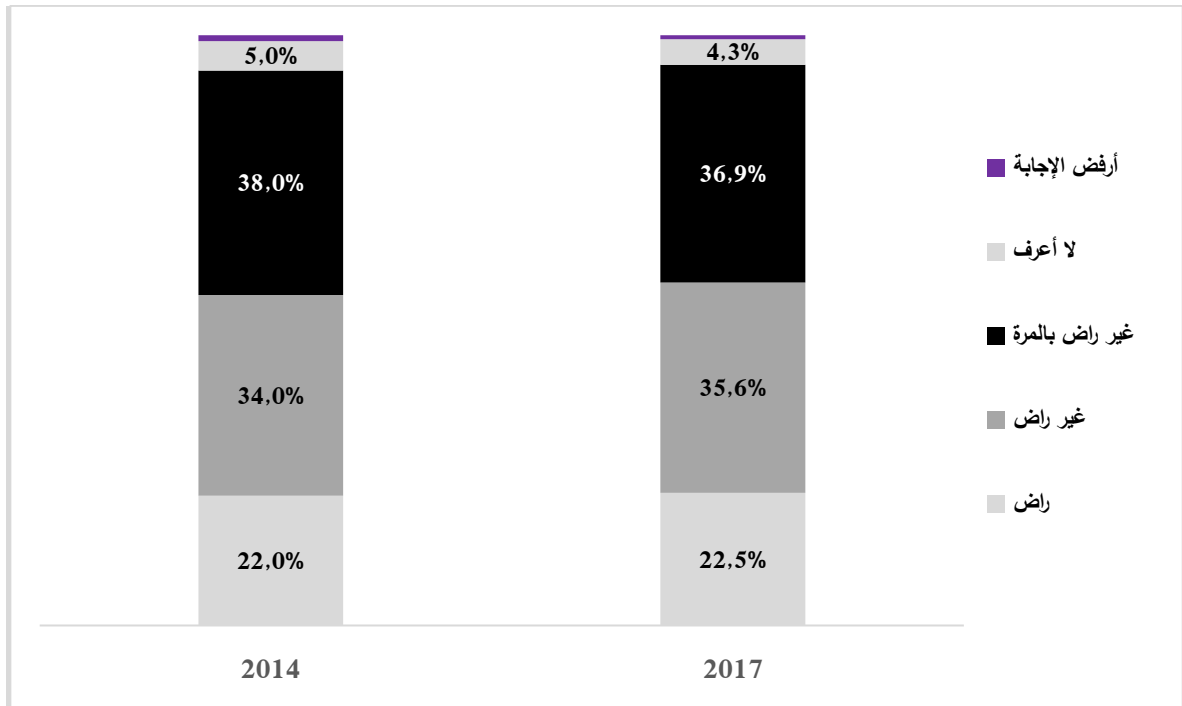


من ناحية أخرى، صرّح 42.0% من المواطنين الذين شملهم القانون الإنتخابي أنّهم شاركوا في انتخابات مجلس النواب في 2014 وعبر 54% منهم عن تفتهم في مجلس نواب الشعب الحالي وذلك بالنسبة لكل الاقاليم باستثناء الجنوب الشرقي الذي سجل أكبر نسبة عدم ثقة في مجلس نواب الشعب. كما كانت نسبة ثقة الرجال والنساء في مجلس نواب الشعب الحالي متقاربة.

2.4 نظرة المواطن إلى المسار الديمقراطي

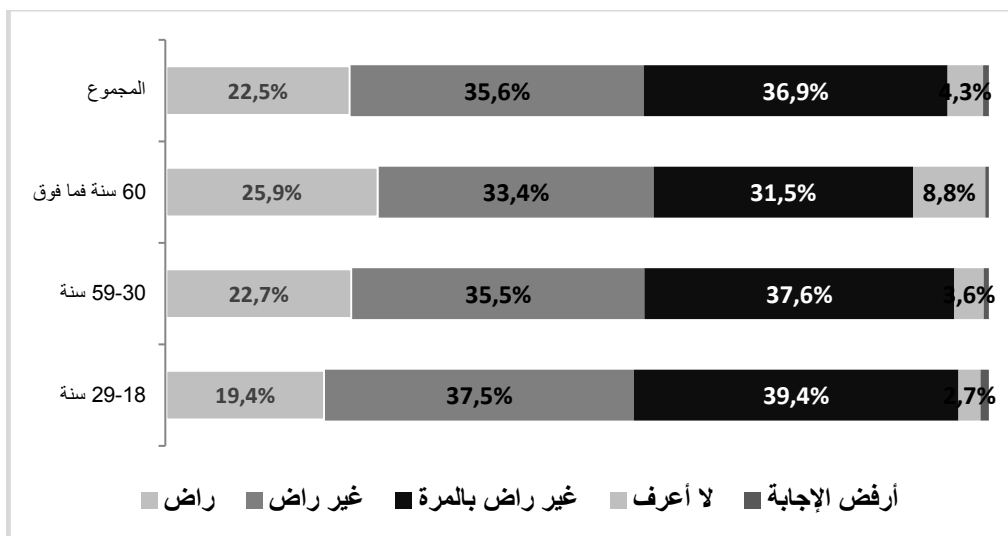
لم تتغيّر نظرة المواطنين للمسار الديمقراطي في تونس بين 2014 و 2017 حيث بلغت نسبة المواطنين الذين عبّروا عن رضاهم عن المسار الديمقراطي في تونس حوالي 22.4% مقابل 72.5% عبّروا عن عدم رضاهم عن ذلك، أي أن أكثر من 7 مواطنين من جملة 10 غير راضين عن مآل المسار الديمقراطي في تونس منهم حوالي أربعة أشخاص غير راضين بالمرّة، وهي تقريبا نفس النسب المسجلة سنة 2014.

رسم بياني رقم 8: توزيع المواطنين حسب الرضا عن المسار الديمقراطي في تونس و سنة المسح



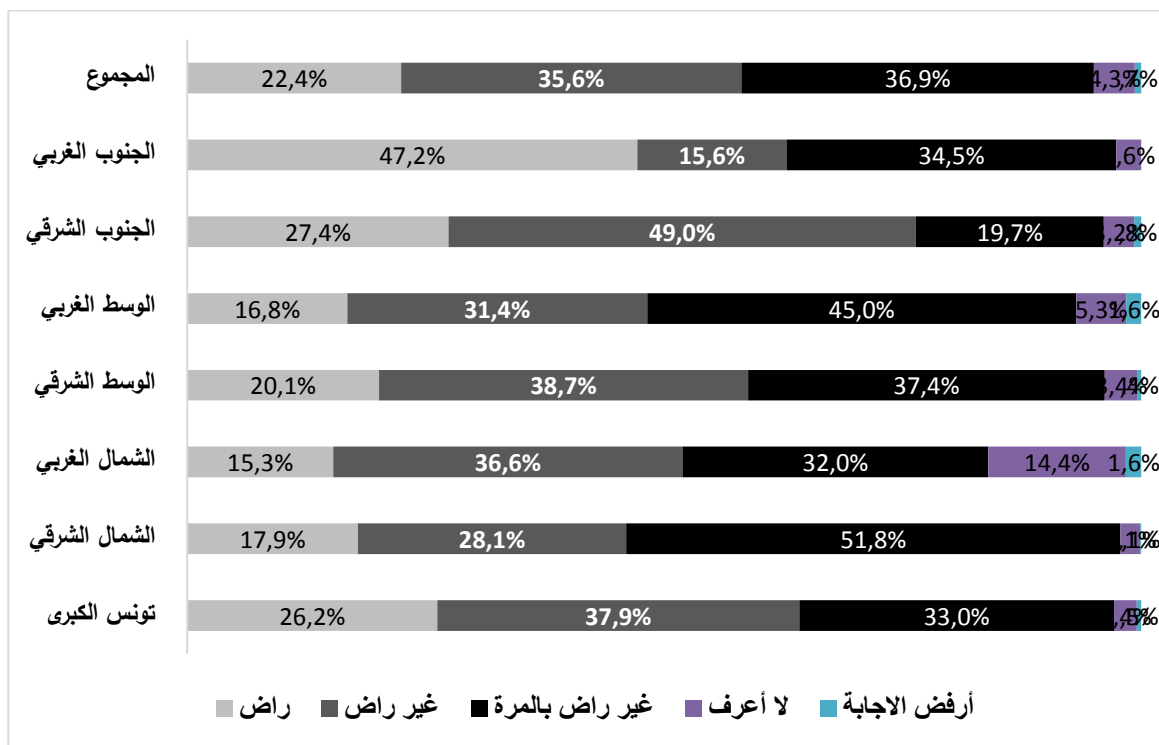
وقد عبر أكثر من 76 بالمائة من الفئة العمرية 18-29 سنة عن عدم رضاهم عن المسار الديمقراطي في تونس وذلك مقابل نسبة عدم رضا تقدر بحوالي 65 بالمائة بالنسبة الى الفئة العمرية 60 سنة فما فوق.

رسم بياني رقم 9: توزيع المواطنين حسب الفئة العمرية والرضا عن المسار الديمقراطي في تونس



تبرز النتائج حسب الأقاليم أن مناطق الشمال الشرقي و الوسط الغربي و الوسط الشرقي قد سجلوا أكبر نسب عدم الرضا عن المسار الديمقراطي في تونس بنسب تجاوزت 76%.

رسم بياني رقم 10: توزيع المواطنين حسب الفئة العمرية والرضا عن المسار الديمقراطي حسب الاقليم



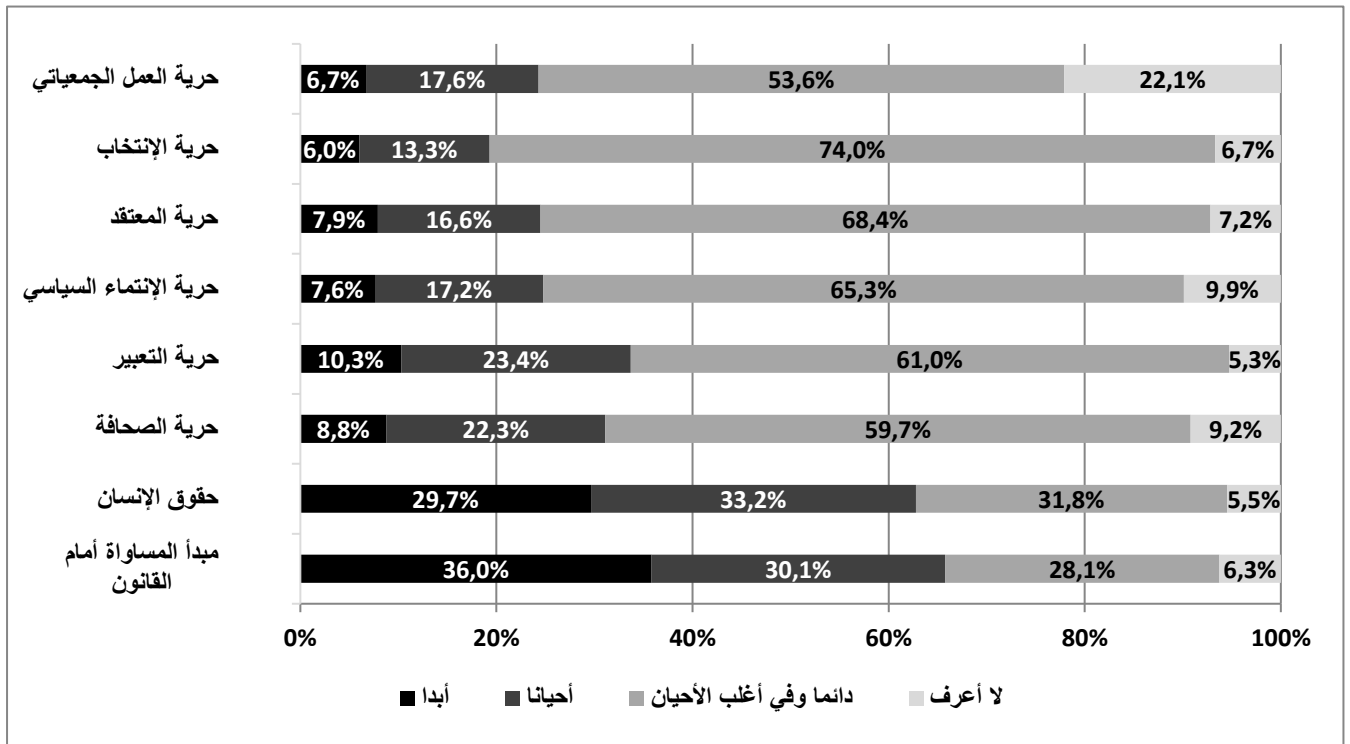
3.4 نظرة المواطن إلى مبدأ احترام الحريات الأساسية

أقر حوالي 70% من المواطنين بأن "حرية الانتخاب" و "حرية المعتقد" لا زالت تحترم بصفة دائمة وفي أغلب الأحيان في تونس، كما يرى أكثر من 60% من المواطنين أن "حرية التعبير" وحرية الصحافة تحترم بشكل دائم

وهي نفس النسب التي تم تسجيلها خلال المسح السابق (2014). كما عبّر حوالي 53.6% من المواطنين أن حرية العمل الجمعياتي محترمة في تونس، مسجلة بذلك زيادة بحوالي 9 نقاط مقارنة بمسح 2014.

أما فيما يتعلق باحترام مبادئ المساواة أمام القانون و "حقوق الإنسان" فقد تراجع بحوالي 6 نقاط مقارنة بمسح 2014 حيث تقلصت إلى 30.0% بالنسبة لحقوق الإنسان و بحوالي 36.0% بالنسبة للمساواة أمام القانون.

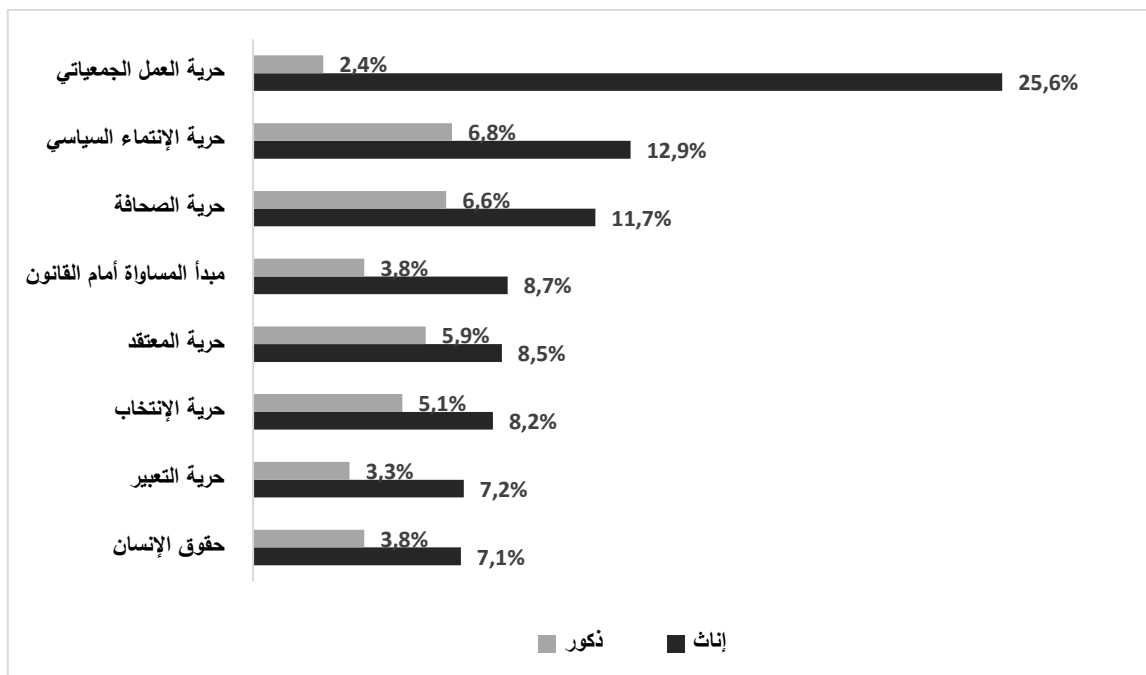
رسم بياني رقم 11: توزيع المواطنين حسب إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في تونس (%)



والجدير بالملاحظة أن نسبة المواطنين الذين صرحوا بعدم معرفتهم و فهمهم للمبادئ الأساسية للحريات و احترام حقوق الانسان هم أساسا من الإناث، حيث صرّح أكثر من 7% من النساء من الفئة العمرية 18 سنة فما فوق، بعدم معرفتهنّ للمفاهيم المتعلقة بالمبادئ المذكورة وعدم التمكن منها.

وفي ذات السياق، بلغت نسبة عدم فهم المرأة الريفية بالخصوص للحقوق والمبادئ الأساسية للحريات قرابة 13% بالنسبة لاحترام حقوق الإنسان ومبدأ المساواة وحرية التعبير وحرية الانتخاب و 19% بالنسبة لحرية الصحافة وحرية الانتماء السياسي. أما بخصوص عدم معرفة المرأة لحرية العمل الجمعياتي، فكانت الأكثر عمقا خاصة لدى المرأة الريفية لتصل النسبة إلى 37.2% إذ أن أكثر من 4 نساء ريفيات من جملة 10 ليس لهنّ أدنى فكرة أو دراية بالعمل الجمعياتي، أي بزيادة نقطتين بالمقارنة مع مسح 2014.

رسم بياني رقم 12: توزيع المواطنين حسب عدم المعرفة بمبادئ إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في تونس حسب الجنس و مجال الحرية (%)



4.4 نظرة المواطن وتجربته مع مختلف أشكال التمييز

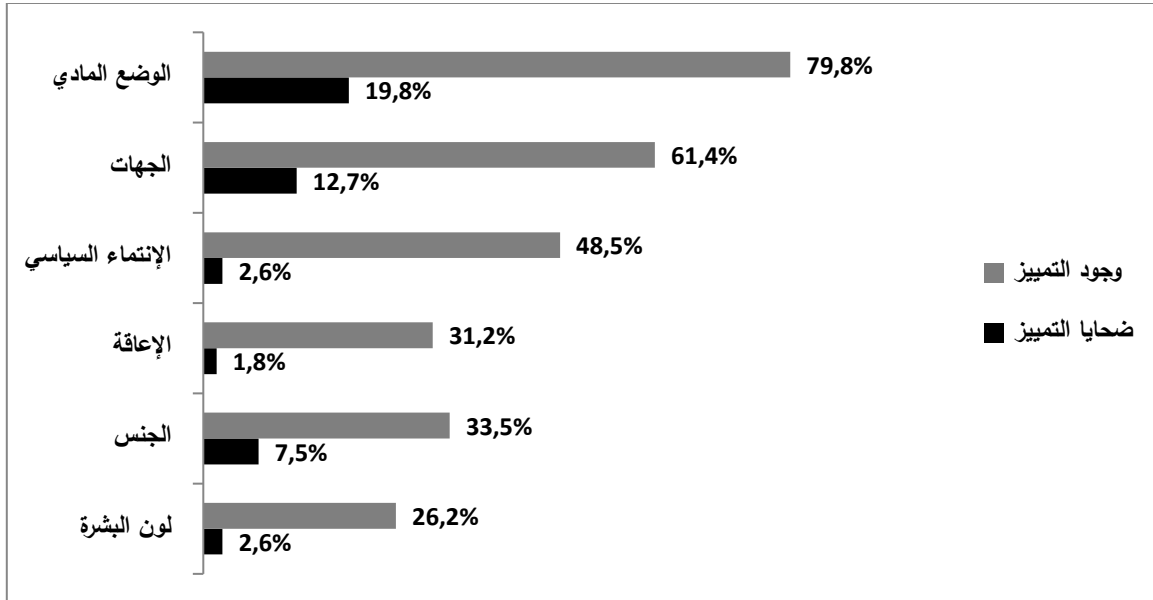
تم على غرار مسح 2014 التطرق الى دراسة ستة مظاهر أساسية للتمييز في تونس تتمثل في التمييز حسب الجهات، ولون البشرة، والجنس، والإعاقة، والانتماء السياسي، والوضع المادي.

وقد أقرّ حوالي 60% من التونسيين بوجود على الأقلّ شكل واحد من أشكال التمييز المذكورة، تضرر منها أكثر من 20% من المواطنين خلال 12 شهرا السابقة للمسح. وسجّل البحث تباينا كبيرا في مظاهر التمييز في تونس حيث تصدرّ الوضع المادي للشخص قائمة أشكال التمييز من خلال اقرار حوالي 80% من المواطنين بوجود هذا النوع من التمييز، أي أن 8 أشخاص من مجموع 10 يرون أن الوضع المادي للشخص هو المعيار الرئيسي للمعاملة بين الأفراد. وقد تراجع عدد المتضررين من هذا النوع من التمييز بـ 3 نقاط مقارنة بمسح 2014 ليصل إلى 20%. وقد تركز هذا النوع من التمييز أساسا في المناطق الغربية للبلاد.

ويأتي في مرتبة ثانياة التمييز حسب الجهات، حيث عبر 6 مواطنين من أصل 10 بوجود هذا النوع من التمييز الذي تضرر منه حوالي 13% من المواطنين في ظرف سنة، تركز بالأساس في الجنوب الغربي ثم بدرجة أقل بالشمال الشرقي والشمال الغربي. كما اعتبر 48.5% من المواطنين أن هناك تمييزا حسب الانتماء السياسي لم يتضرر منه سوى 2.6%.

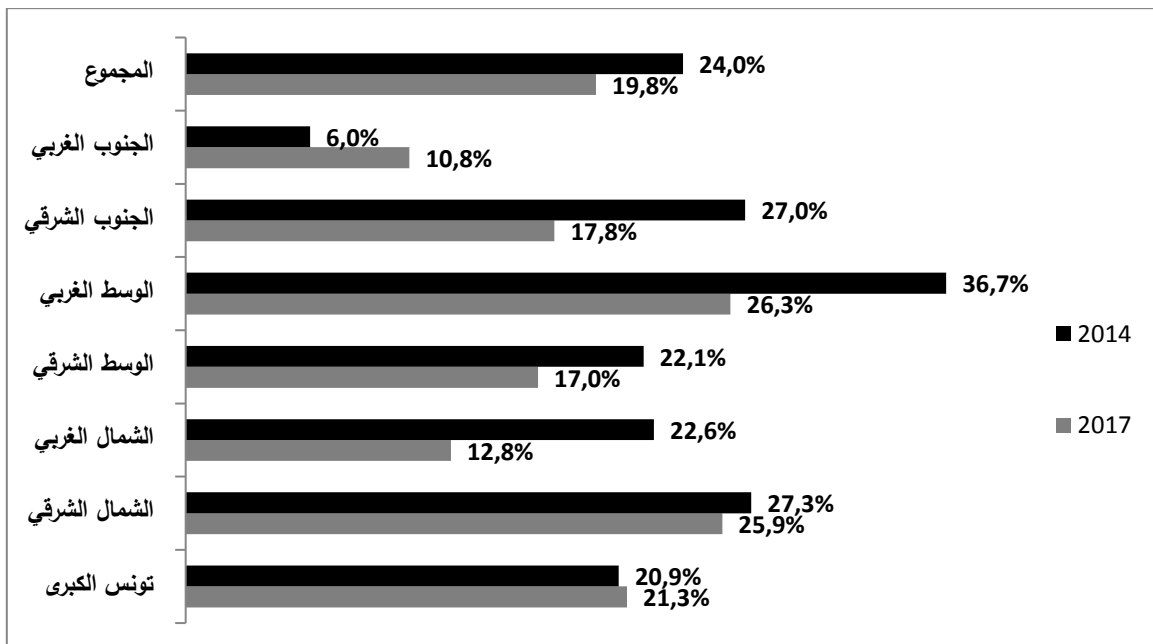
ومن ناحية أخرى، أفاد 26.2% من المواطنين بوجود نوع من التمييز حسب لون البشرة و 31.5% بوجود تمييز حسب الإعاقة و 33.5% بوجود تمييز حسب الجنس. ولم يتضرر من ذلك سوى 7.5% بالنسبة للتمييز حسب الجنس وأقل من 3% بالنسبة للتمييز حسب لون البشرة والإعاقة.

رسم بياني رقم 13: توزيع المواطنين الذين أفروا بوجود التمييز ونسبة ضحايا التمييز خلال سنة (%)



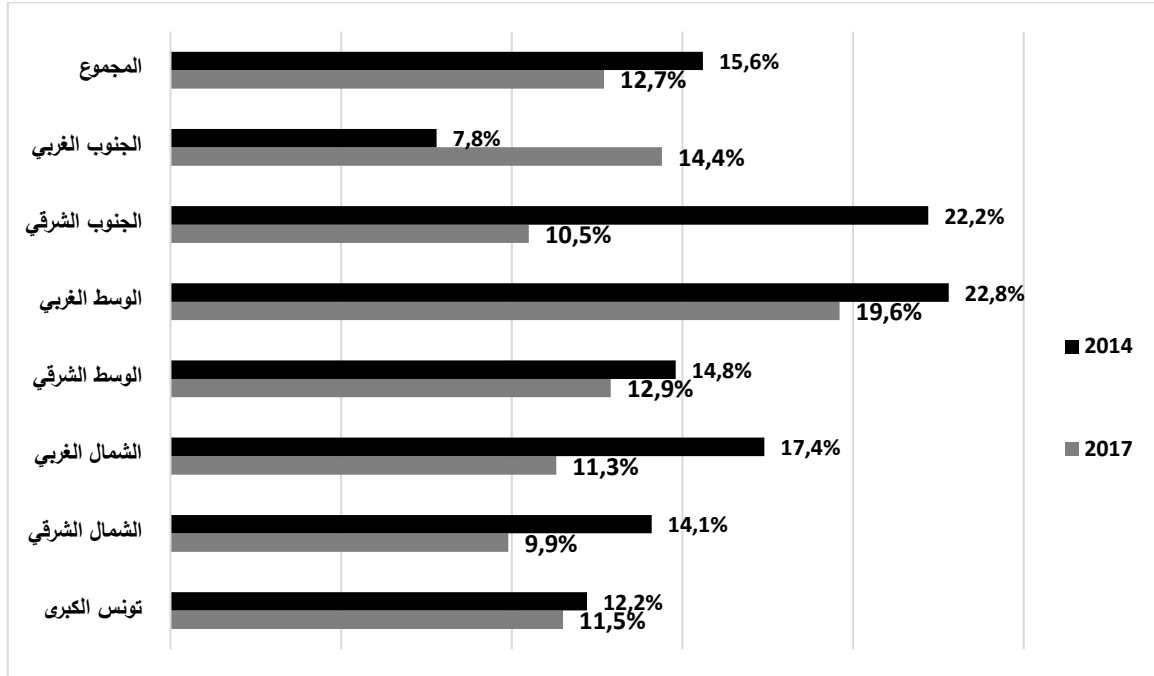
وقد تراجعت نسبة ضحايا التمييز حسب الوضع المادي في ظرف 3 سنوات بإقليم الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الشرقي تباعا من 26.6% و 36.7% و 27.0% إلى 12.8% و 26.3% و 17.8%. في حين تضاعفت هذه النسبة في إقليم الجنوب الغربي لتبلغ 10.8%.

رسم بياني رقم 14: تطور نسبة ضحايا التمييز " حسب الوضع المادي " على مستوى الأقاليم بين 2014 و 2017 (%)



أما التمييز حسب الجهات فقد تراجع عدد المتضررين خلال 12 شهرا السابقة في جلّ الأقاليم في مسح 2017 مقارنة بمسح 2014 بإستثناء الجنوب الغربي حيث تضاعفت هذه النسبة لتبلغ 14.4%.

رسم بياني رقم 15: تطور نسبة ضحايا التمييز حسب الجهات على مستوى الأقاليم بين 2014 و 2017 (%)



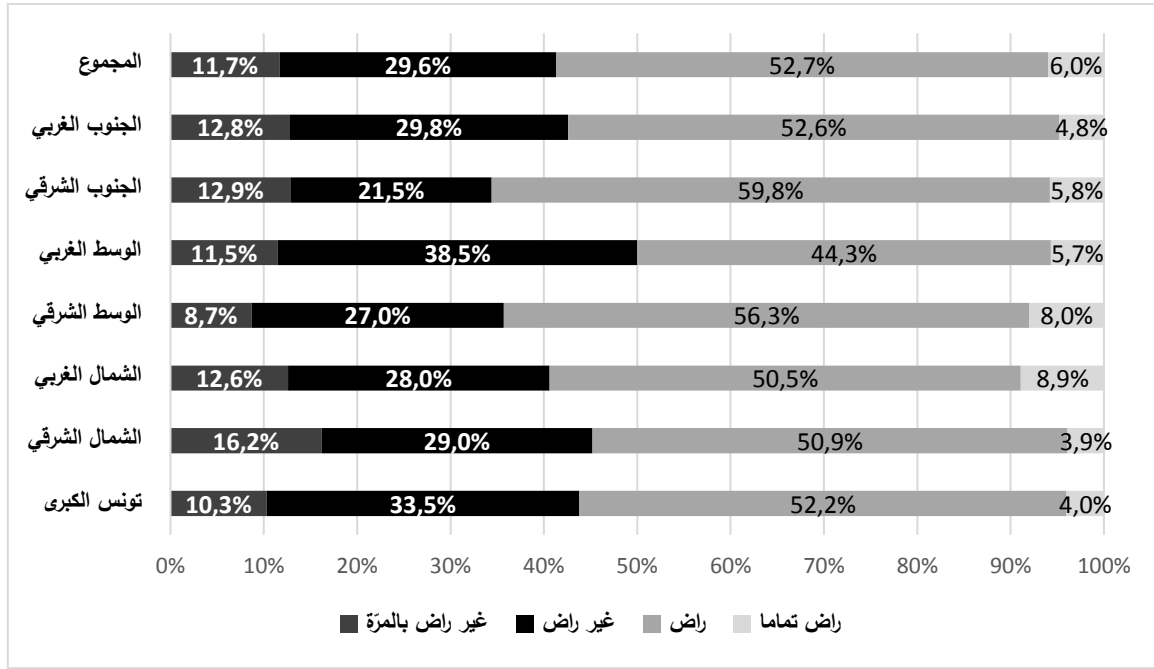
وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد فرق كبير بين نسبة النساء والرجال الذين تعرّضوا للتمييز حسب الجنس، حيث صرّح 7% من الرجال ومن النساء على حدّ سواء أنهم كانوا ضحايا التمييز حسب الجنس، إلا أنّ الفرق بين الجنسين يبرز أساسا على مستوى التمييز حسب الوضع المادي والتمييز حسب الجهات، حيث بلغت نسبة الذين تضرّروا من التمييز حسب الوضع المادي 21.7% بالنسبة للرجال و 18.1% للنساء ومن التمييز حسب الجهات 14.4% للرجال و 11.0% للنساء.

5.4 الحوكمة و قطاع الصحة

تعتبر مرافق الصحة العمومية باختلاف أنواعها الأكثر ارتيادا، حيث أفاد 65.7% أنهم اتصلوا بإحدى مؤسسات الصحة العمومية خلال 12 شهرا السابقة للمسح وذلك مقابل حوالي 70 بالمائة تم تسجيلها خلال مسح 2014، وعبر 54.4% منهم عن ثقتهم في مختلف مؤسسات الصّحة العمومية مقابل 50.5 بالمائة سنة 2014.

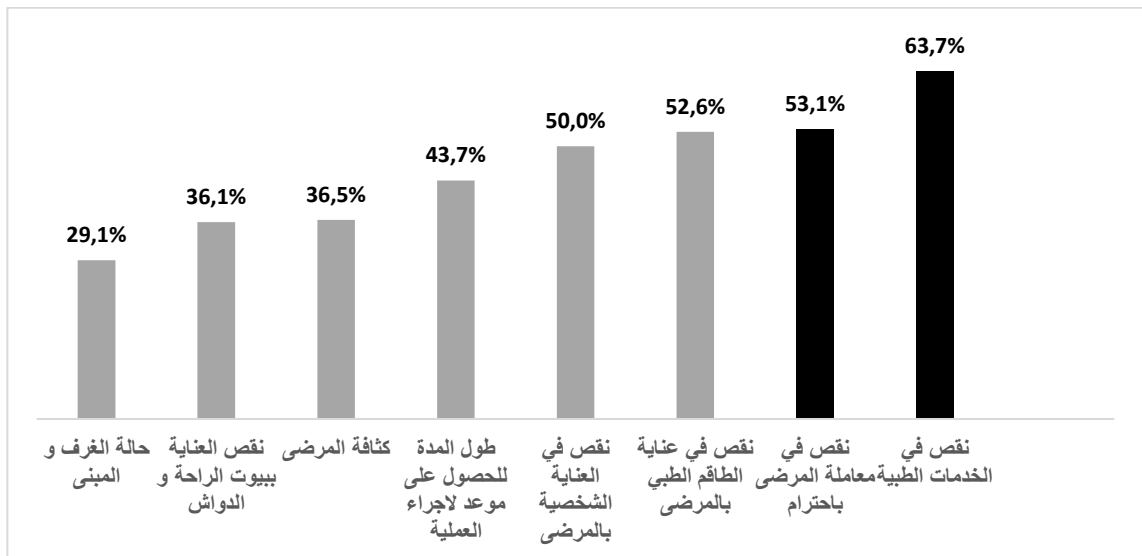
من جهة أخرى، عبّر 41.3% ممّن استفاد من خدمات المستوصف ومراكز الرعاية الأساسية خلال السنوات الخمس السابقة للبحث بجهتهم عن عدم رضاهم عن الخدمات المقدمة وذلك بسبب النقص في الدواء بدرجة أولى بنسبة 75.5%، وعدم توفر الإطار الطبي بنسبة 58.9% و طول الانتظار بنسبة 56.1%.

رسم بياني رقم 16: توزيع نسب رضا المواطنين الذين استفادوا من خدمات المستوصف ومراكز الرعاية الأساسية خلال السنوات الخمس السابقة للمسح حسب الأقاليم (%)



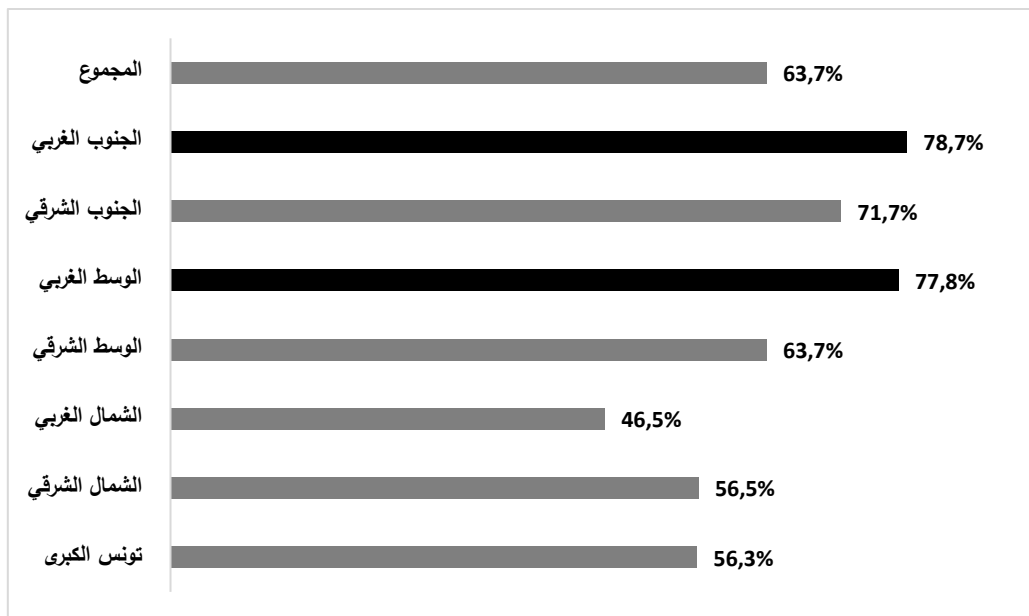
أما بخصوص خدمات المستشفيات، فقد عبّر قرابة 47.8% ممّن استفادوا من هذه الخدمات خلال السنوات الخمس الماضية عن عدم الرضا. ويعزى ذلك إلى النقص في الخدمات الطبية بنسبة 63.7%، والنقص في عناية الطاقم الطبي بالمرضى بنسبة 52.6%، و عدم معاملة المرضى باحترام بنسبة 53.1% و طول المدة للحصول على موعد إجراء عملية جراحية بنسبة 43.7%.

رسم بياني رقم 17: توزيع المواطنين الذين استفادوا من خدمات المستشفيات خلال السنوات السابقة للمسح و الذين عبروا عن عدم رضاهم عنها حسب سبب عدم الرضا (%)



وعلى مستوى الأقاليم، عبّر 41.3% من متساكني إقليم تونس الكبرى عن عدم رضاهم عن الخدمات المقدمة بالمستشفيات. وتراوحت هذه النسب بين 42.4% بالنسبة إلى "الحصول على موعد لإجراء عملية" و 56.3% بالنسبة إلى النقص المسجّل في الخدمات الصحية. كما عبّر نصف متساكني كل الأقاليم تقريباً عن عدم رضاهم عن النقص المسجّل في عناية الطاقم الطبي والشبه طبي بالمرضى. وتصدّر إقليم الوسط الغربي المراتب الأولى من حيث عدم الرضا عن الخدمات المسداة من قبل مؤسسات الصحة العمومية باستثناء كثافة المرضى بالغرف، حيث ناهزت نسبة عدم رضا متساكني هذا الإقليم 77.8% بالنسبة إلى النقص في الخدمات الصحية و 64.3% بسبب طول المدة للحصول على موعد لإجراء عملية و 57.0% بالنسبة إلى النقص في عناية الطاقم الطبي بالمرضى.

رسم بياني رقم 18: توزيع المواطنين الذين استفادوا من خدمات المستشفيات خلال الخمس سنوات السابقة للمسح و الذين عبروا عن عدم رضاهم عنها بسبب النقص في الخدمات الطبية و الأقليم (%)



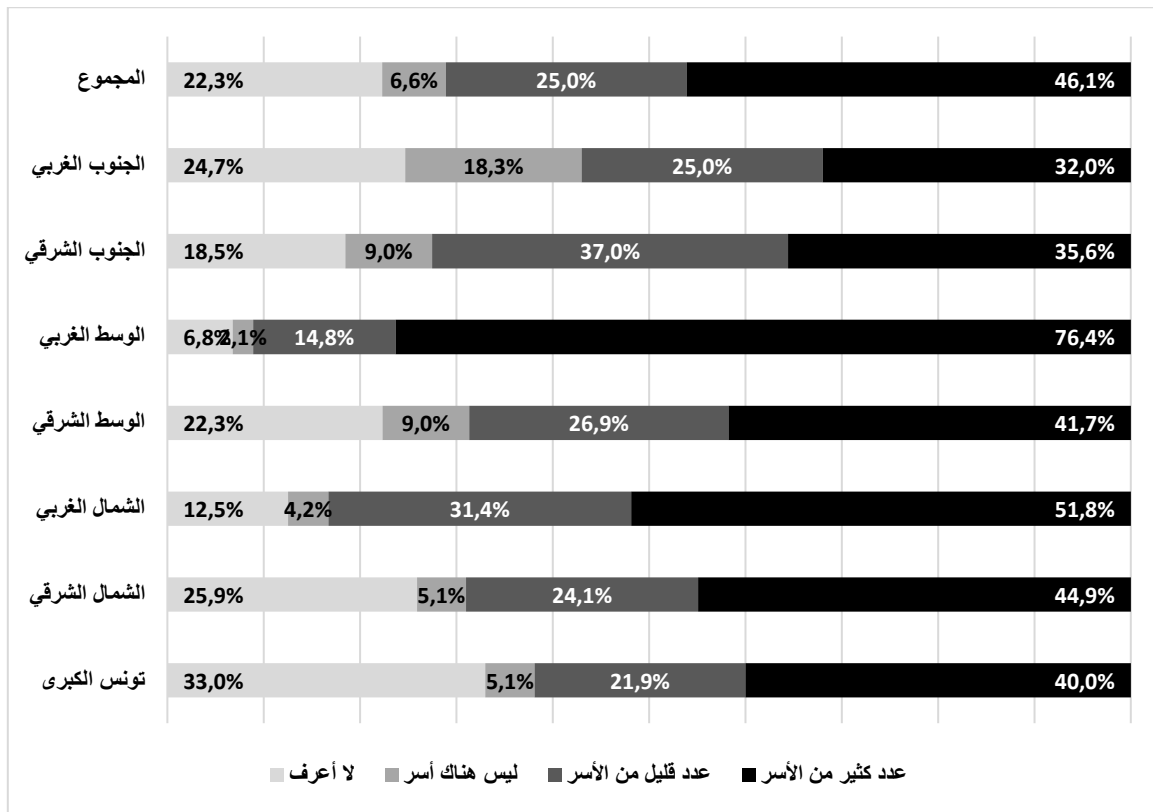
6.4 الحوكمة و الرعاية الاجتماعية

تعتبر المؤسسات التي تعنى بالمساعدات والإعانات والرعاية الاجتماعية من بين المؤسسات الأقل ارتيادا من قبل المواطن، حيث أفاد 10% فقط من المواطنين أنهم اتصلوا بإحدى المؤسسات ذات الصلة خلال 12 شهرا السابقة للمسح، أغلبهم من سكان الريف وليس لهم مستوى تعليمي، وقد عبّر 34.5% فقط منهم عن ثقتهم في تلك المؤسسات.

كما عبّر حوالي 46.1% من المواطنين أن هناك أسرا بمنطقتهم ذات دخل ضعيف ومؤهلة للحصول على مساعدة ولم تتمكن من ذلك، في حين أن 25.9% من المواطنين صرّحوا بوجود عدد كبير من الأسر تتلقّى إعانات ودعم حكومي دون استحقاق.

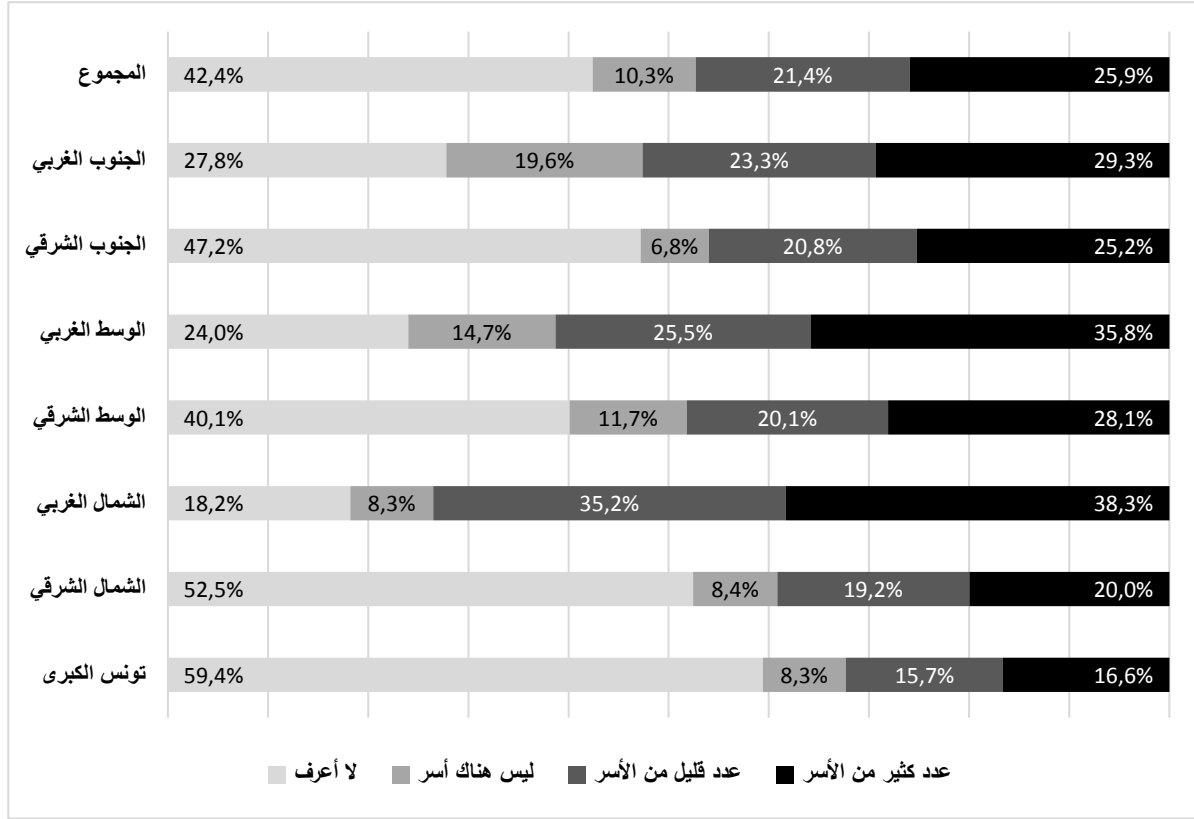
وتشير الإحصائيات حسب الأقاليم إلى تباين واضح في آراء المواطنين بخصوص التوزيع العادل للمساعدات، حيث يرى جُلّ مواطني المنطقة الغربية (الوسط الغربي والشمال الغربي) وبدرجة أقل الوسط الشرقي أنّ عددا كبيرا من الأسر لا تتمتع بالمساعدات رغم حاجتها إليها فعلياً.

رسم بياني رقم 19: توزيع المواطنين حسب عدد الأسر التي "تستحق مساعدات و لا تتمتع بها" حسب الأقاليم (%)



كما تبين الإحصائيات حسب الأقاليم كذلك إلى أنّ عددا من الأسر تتمتع بالمساعدات بنسبة تناهز 52.6 بالمائة، لكنها في الحقيقة لا تستحق ذلك. ويبرز ذلك بالأساس في المناطق الغربية (الوسط الغربي والشمال الغربي). علما وأن عددا هاما من الاسر لا تعرف ان كان هناك اسرا تتمتع بالمساعدات ولا تستحق ذلك، جُلها في تونس الكبرى و المناطق الشرقية للبلاد.

رسم بياني رقم 20: توزيع المواطنين حسب عدد الأسر التي " لا تستحق مساعدات و تتمتع بها" حسب الأقاليم (%)



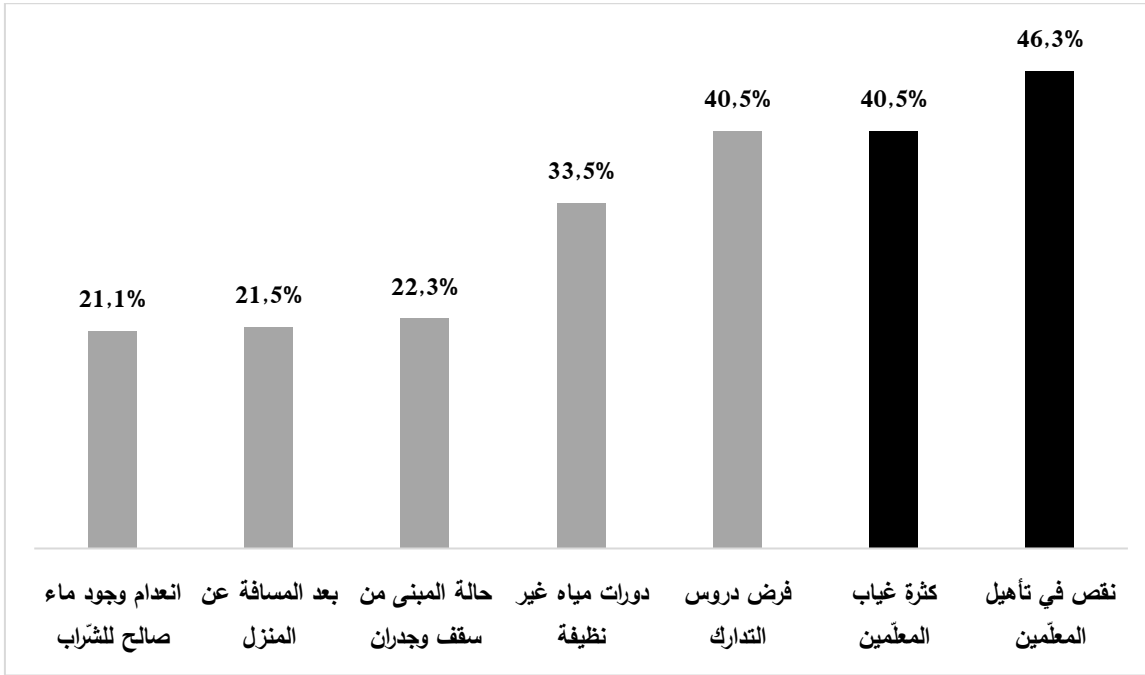
7.4 الحوكمة و قطاع التربية والتعليم

لم تتغير ثقة المواطنين في المؤسسات التربوية العمومية المتواجدة بالمناطق التي يقطنونها منذ 2014، حيث عبر 68.9% من المواطنين عن ثقتهم فيها. كما صرح أقل من 30% من المواطنين الذين لهم أبناء يدرسون بالمدارس الابتدائية العمومية أو المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية أو المعاهد العليا والجامعات عن عدم رضاهم عن الخدمات المسداة.

ويعزى عدم الرضا على مستوى الخدمات بالمدارس الابتدائية بالأساس إلى النقص في تأهيل المعلمين بنسبة 46.4% وكثرة غياب المدرسين وفرض دروس التدارك على التلاميذ بنسبة 40.5% وانعدام الماء الصالح للشرب بنسبة 21.4% خاصة بإقليم الوسط الغربي والشمال الغربي

رسم بياني رقم 21: توزيع المواطنين الذين عبروا عن عدم رضاهم عن خدمات المدرسة الابتدائية حسب سبب

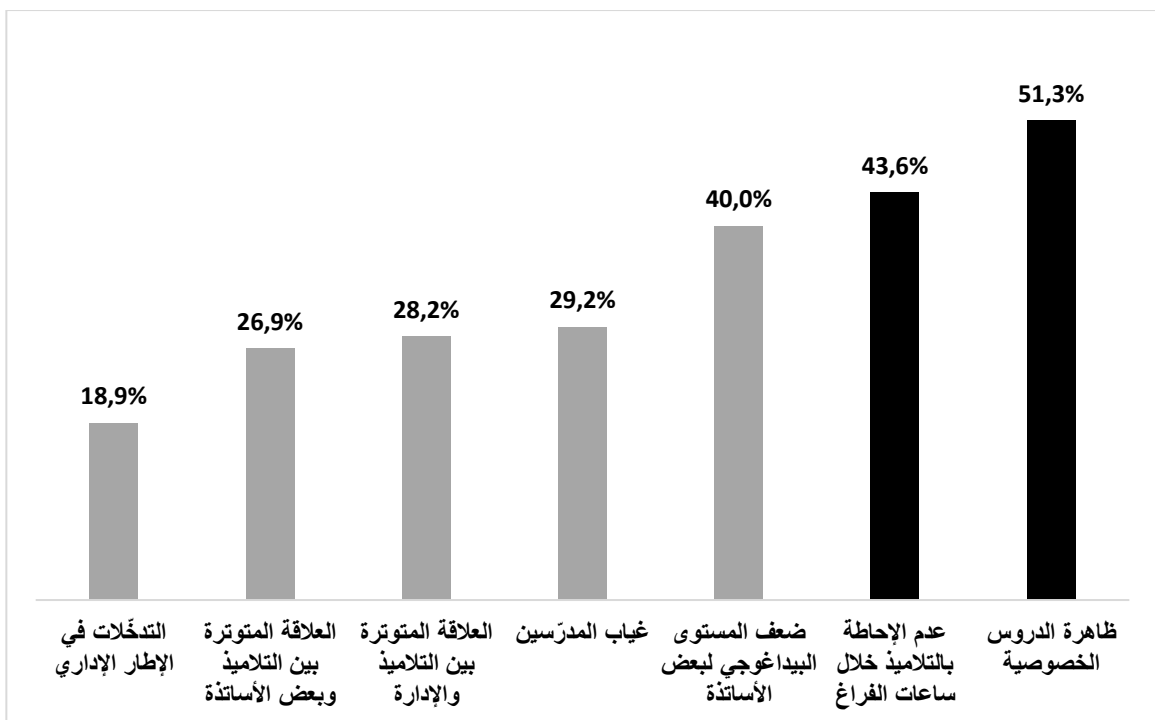
عدم الرضا (%)



أما بالنسبة إلى المدارس الإعدادية والمعاهد، فيعود عدم الرضا عن الخدمات المقدمة أساساً إلى ظاهرة الدروس الخصوصية و عدم الإحاطة بالتلاميذ خلال ساعات الفراغ وضعف المستوى البيداغوجي لبعض المدرسين، وبدرجة أقل غياب المدرسين.

رسم بياني رقم 22: توزيع المواطنين الذين عبروا عن عدم رضاهم عن خدمات المدارس الإعدادية والمعاهد حسب

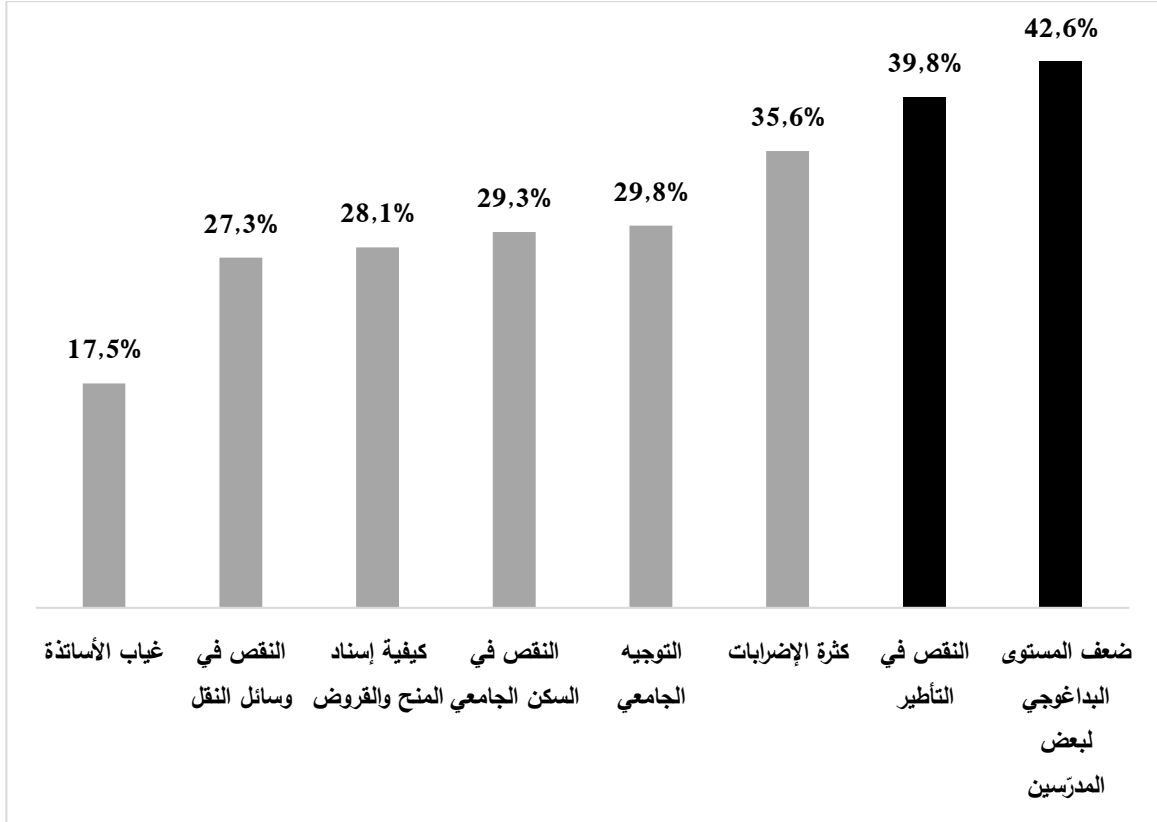
سبب عدم الرضا (%)



أمّا في ما يخص المعاهد العليا والجامعات فإن عدم الرضا يعود أساساً إلى ضعف المستوى البيداغوجي لبعض المدرّسين و النقص في التّأطير و كثرة الإضرابات.

رسم بياني رقم 23: توزيع المواطنين الذين عبروا عن عدم رضاهم عن خدمات المعاهد العليا والجامعات حسب

سبب عدم الرضا (%)



من ناحية أخرى، أفاد المستجوبون الذين لهم أبناء ذكور لم يذهبوا قط إلى المدرسة وجلّهم من سكّان الوسط غير البلدي أنّ السبب يعود أساساً إلى:

- عدم قدرة الأسرة على تحمل مصاريف الدراسة بنسبة 31.9%،
- الطفل غير قادر جسدياً على الذهاب إلى المدرسة 30.2%،
- بعد المسافة عن المدرسة بنسبة 9.0%،

كما فسّر المواطنون الذين لهم بنات لم يذهبوا قط إلى المدرسة لعدّة أسباب لعل أهمها:

- عدم قدرة الأسرة على تحمّل المصاريف بنسبة 51.0%
- بعد المسافة عن المدرسة بنسبة 27.0%
- مساعدة الأسرة بنسبة 9.0%.

وفيما يخصّ ظاهرة الانقطاع المدرسي لدى الذكور فقد فسّر المواطنون ذلك بالأسباب التالية:

- الفشل في الدراسة بنسبة 48.0%
- العزوف التام عن الدراسة 31.0%
- عدم قدرة الأسرة على تحمل المصاريف 24.0%
- مساعدة الأسرة في نشاطاتهم 7.0%

وبالنسبة إلى الإناث، فيعزى الانقطاع المدرسي لديهن إلى :

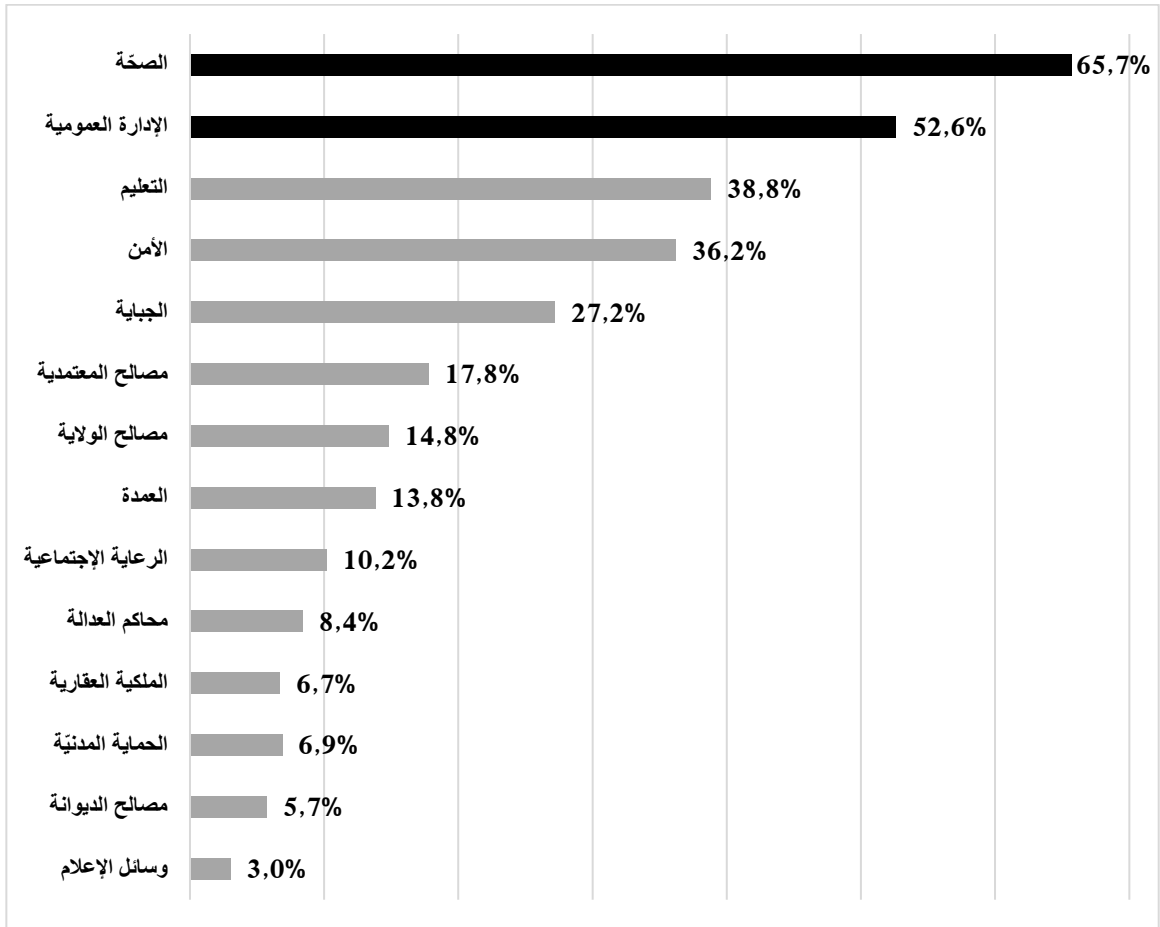
- الفشل في الدراسة بنسبة 43.1%
- عدم قدرة الأسرة على تحمل المصاريف بنسبة 34.0%
- العزوف التام عن الدراسة 25.4%
- مساعدة الأسرة بنسبة 11.5%
- تخوف الأسر الذين لهم بنات انقطعوا عن الدراسة من تنقلات البنات بين المنزل والمدرسة بنسبة 6.4%
%ويهمّ ذلك أساساً إقليم الشمال الغربي والوسط الغربي.

والجدير بالملاحظة أنّ ظاهرة الانقطاع المدرسي متفشية أكثر في صفوف الذكور.

8.4 الحوكمة والقطاعات الأخرى

تشير الإحصائيات المتعلقة بنسبة المواطنين الذين اتصلوا بالمرافق العمومية إلى أن قطاعات الصحة والادارة والترفيه والأمن والجباية تتأثر بالنصيب الأكبر من الزيارات وذلك بنسب تناهز تباعاً 65.7% و 52.6% و 38.8% و 36.2% و 27.2%.

رسم بياني رقم 24: توزيع المواطنين الذين اتصلوا بالمرفق العمومي خلال 12 شهر السابقة للمسح حسب المرفق (%)



وتختلف نسب الارتداد حسب الجنس، حيث تزور النساء أساسا قطاعات الصحة والتعليم، في حين يرتاد الرجال عادة الإدارة ومراكز الأمن والجباية. كما يزور سكان المناطق الريفية أساسا المرفق الصحي ومؤسسات المساعدات الاجتماعية. وبخصوص المرافق العمومية المتعلقة بالعدالة ووسائل الإعلام فلا يزورها المواطنون بتواتر وتهم جنس الرجال وسكان الوسط البلدي بالنسبة إلى وسائل الإعلام والنساء الريفيات بالنسبة للمساعدات الاجتماعية. وبخصوص المستوى التعليمي لزوار المرافق العمومية، فالملاحظ أنه يختلف اختلافا كبيرا من مرفق إلى آخر، حيث يرتاد ذوو المستوى العالي أساسا الإدارة والتربية والتعليم والجباية، في حين يزور ذوو المستوى الثانوي أساسا وسائل الإعلام والأمن والعدالة.

ويزور من ليس لهم مستوى تعليمي مؤسسات المساعدات الاجتماعية والصحة، وجل هؤلاء من الوسط الريفي وخصوصا من النساء.

الجدول رقم 1: توزيع المواطنين الذين اتصلوا بالمرفق العمومي حسب الجنس والوسط والمستوى التعليمي خلال 12 شهرا السابقة للمسح (%)

الادارة	العدالة	الأمن	الصحة	التربية و التعليم	الجباية	المساعدات الاجتماعية	وسائل الاعلام العمومي	السكان الذين اتصلوا بالمرفق العمومي
54.4	8.3	39.9	63.6	40.6	31.3	9.2	2.8	بلدي
46.3	8.1	27.4	69.2	34.5	18.7	11.8	3.4	ريفي
62.5	10.4	46.1	61.8	37.4	35.7	9.7	3.3	ذكور
43.1	6.5	26.8	69.4	40.2	19.1	10.7	2.7	اناث
35.1	5.7	17.9	77.4	20.0	11.0	15.8	2.5	لا شيء
48.5	7.9	31.8	70.2	37.8	22.3	11.8	2.8	ابتدائي
55.1	7.8	44.1	60.0	42.8	34.5	6.6	2.8	ثانوي
70.1	10.1	46.1	57.4	49.6	37.2	8.9	4.0	عالي
52.6	8.4	36.2	65.7	38.8	27.0	10.2	3.0	

وفيما يتعلق بالثقة في المرفق العمومي، فقد عبّر أكثر من نصف المواطنين الذين إستفادوا من خدمات مختلف المرافق العمومية عن ثقتهم بها (54.4%) وذلك مقابل 55.0% تم تسجيلها سنة 2014. وقد حظيت الحماية المدنية بأكبر نسبة رضاء بنسبة 84% ثم تلتها الملكية العقارية بنسبة 78,1%. وفاقته نسبة الرضاء 70% من المواطنين في قطاعات التربية والتعليم والجباية ومحاكم العدالة والأمن.

عبر ما بين 60% و70% من المواطنين عن ثقتهم في قطاعات الصحة ووسائل الإعلام ومصالح الولاية والإدارة العمومية. واحتلت المرافق المتعلقة بالولاية والمعتمدية والرعاية الاجتماعية المراتب الأخيرة من حيث ثقة المواطن في خدماتها عند زيارتها وذلك بنسب تتراوح بين 38.4% بالنسبة إلى الرعاية الاجتماعية و58.2% بالنسبة إلى مصالح المعتمدية.

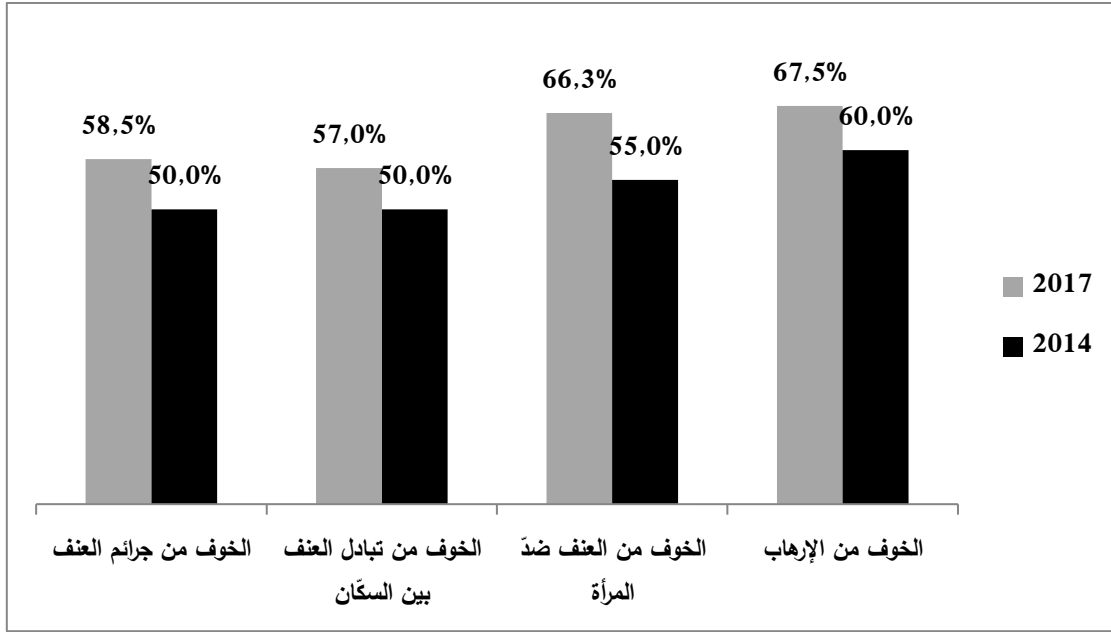
جدول رقم 2: توزيع المواطنين الذين اتّصلوا بمختلف مؤسسات الدولة خلال الأشهر لإثني عشر السابقة للمسح وعبروا عن ثقتهم فيها (%)

سنة 2014		سنة 2017		المرافق
نسبة المتصلين الذين عبروا عن ثقتهم	نسبة المواطنين الذين إتصلوا بها خلال 12 شهرا السابقة للمسح	نسبة المتصلين الذين عبروا عن ثقتهم	نسبة المواطنين الذين إتصلوا بها خلال 12 شهرا السابقة للمسح	
66.0%	26.1%	74.2%	36.2%	الأمن
76.0%	5.5	84.0%	6.8%	الحماية المدنية
58.0%	57.5%	68.8%	52.6%	الإدارة العمومية
45.0%	17.3%	62.0%	14.8%	مصالح الولاية
39.0%	22.9%	58.2%	17.8%	مصالح المعتمدية
53.0%	7.2%	71.9%	8.4%	محاكم العدالة
75.0%	24.0%	78.1%	27.2%	الجباية
65.0%	5.7%	56.1%	5.7%	مصالح الديوانة
56.0%	6.1%	79.3	6.7%	الملكية العقارية
77.0%	5.1%	62.8%	3.0%	وسائل الإعلام
54.0%	67.0%	61.8%	65.7%	الصحة
67.0%	37.1%	73.0%	38.8%	التعليم
31.0%	9.1%	38.4%	10.2%	الرعاية الإجتماعية

8.4 الأمن والسلم في الحياة الاجتماعية

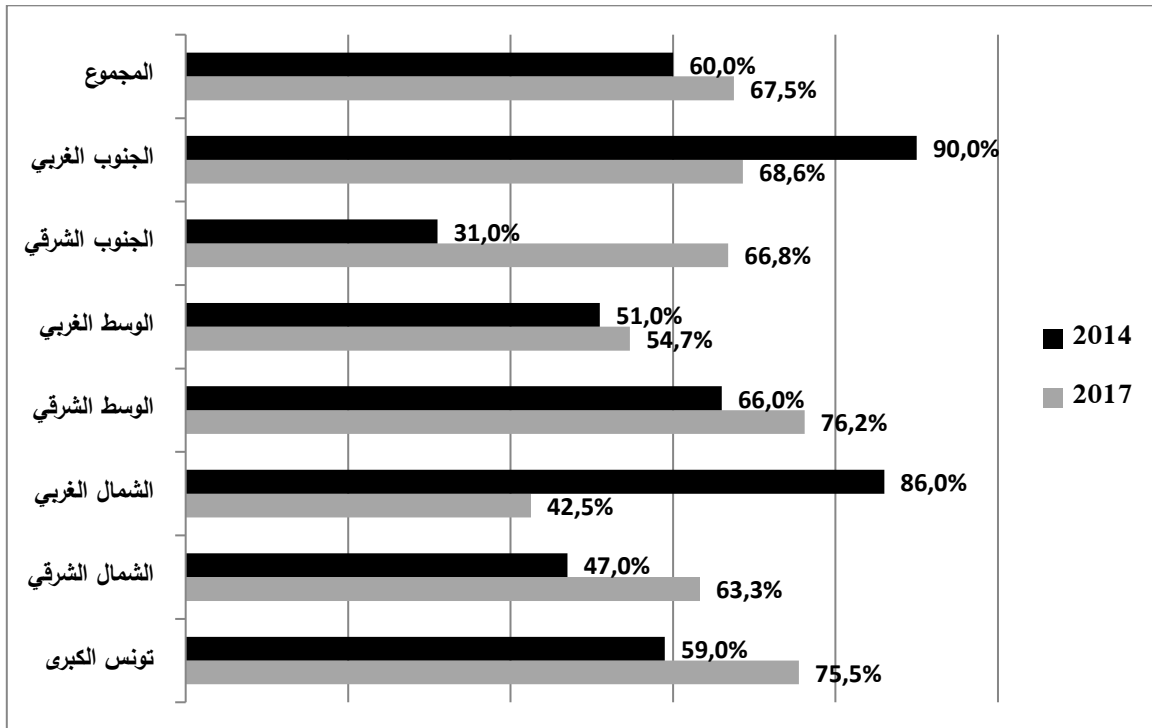
عبر 58.5% من المواطنين عن خوفهم من جرائم العنف بمنطقتهم و 57.0% من تبادل العنف المتواتر بمنطقتهم والدوائر بين المجموعات السكانية، أي بزيادة قرابة 8 نقاط عما تمّ تسجيله في مسح 2014. كما عبر 66.3% من المواطنين عن خوفهم من العنف ضد المرأة. وارتفعت نسبة المواطنين الذين أقرّوا بخوفهم من الإرهاب لتصل إلى حدود 67.5% مقابل 60% في سنة 2014.

رسم بياني رقم 25: تطور نسبة المواطنين الذين عبّروا عن خوفهم من مختلف أنواع العنف التي يمكن أن يتعرّضوا لها في منطقة سكناهم (%)



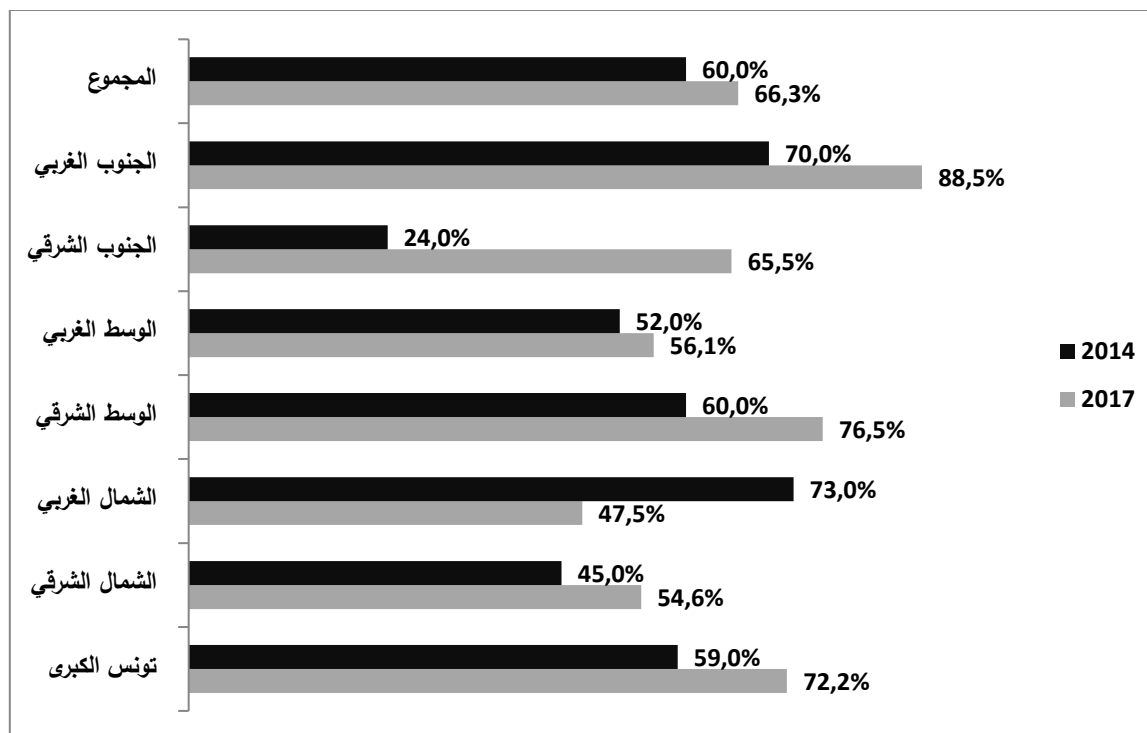
وقد سجّلت نسب الشعور بالخوف من الإرهاب لدى المواطنين تباينا بين الأقاليم، حيث بلغت أعلى نسبة بتونس الكبرى والوسط الشرقي التي تجاوزت 70.0% في حين سجلت ادناها بالوسط الغربي وذلك على غرار ما تم تسجيله سنة 2014.

رسم بياني رقم 26: تطوّر نسبة المواطنين الذين عبّروا عن خوفهم من الإرهاب حسب الأقاليم و سنة المسح (%)



أما بخصوص الخوف من العنف ضد المرأة، فقد تم تقريبا تسجيل نفس التباينات الملاحظة بالنسبة للخوف من الإرهاب، مع الإشارة إلى أن خوف المواطنين من العنف ضد المرأة قد إزداد تقريبا في جلّ الأقاليم مع تسجيل تراجع واضح لهذه النسبة في إقليم الشمال الغربي.

رسم بياني رقم 27: توزيع المواطنين الذين عبّروا عن خوفهم من العنف ضدّ المرأة حسب الأقاليم و سنة المسح (%)



من جهة أخرى، عبر 91.1% من المواطنين عن شعورهم بالأمن عند المشي في الشارع نهارا في المنطقة التي يقطنونها، أي بزيادة 4 نقاط مقارنة بسنة 2014. وتتقلص هذه النسبة بحوالي 12 نقطة لتصبح في حدود 78.8% عند المشي في الشارع ليلا، أي بزيادة 10 نقاط تقريبا مقارنة بالمسح الفارط. كما عبر 89.9% من المواطنين عن ارتياحهم وشعورهم بالأمان عند المشي في الأماكن العمومية، أي أن مواطنين إثنين من عشرة عبّروا عن عدم الشعور بالأمن في الأماكن العمومية. إلا أن نتائج البحث قد سجّلت فرقا بين المرأة والرجل على مستوى الشعور بالأمن داخل وسائل النقل وعند محطات الانتظار وفي الأماكن العمومية، حيث عبّرت 17.1% من النساء عن عدم شعورهنّ بالأمان داخل وسيلة النقل العمومي أو في محطة الانتظار، مقابل 10.1% بالنسبة إلى الرجال.

كما عبّرت 12.0% من النساء عن عدم شعورهنّ بالأمان في مكان عمومي كالمقهى والمركز التجاري أو السوق أو الملعب، مقابل 6.4% فقط لدى الرجال. و يعتقد المواطنون أنّ الشعور بعدم الأمان يعود أساسا إلى قلة

الدوريات الأمنية بنسبة 40.5% وضعف تواجد أعوان الأمن في الشوارع بنسبة 43.9%، علما وأن هذه النسبة كانت في حدود 56.0 % مقارنة بسنة 2014.

وتعتبر جرائم السرقة من بين الجرائم الأكثر شيوعا، حيث صرح قرابة 5.6% من المواطنين تعرضهم للسرقة داخل منازلهم خلال 12 شهرا السابقة للمسح. ويلتجئ المتضررون إثر تعرضهم إلى اعتداء على مساكنهم ومتاجرهم أو تعرضهم لسرقات بالأساس إلى السلطات الأمنية بنسبة 61.7%. وعبر 35.7% من المتضررين الذين إلتجؤوا للأمن عن رضاهم على كيفية تعامل الأمنيين مع تلك البلاغات. وفيما يتعلق بالسرقات في المساكن، فقد بلغ المتضررون من هذه الجرائم حوالي 61.7% مراكز الأمن مقابل 35.8% فقط لم يبلغوا عن ذلك.

وبخصوص التحرش الجنسي، فإنّ المواطن التونسي الذي يتعرض الى هذا النوع من الجرائم ما زال لا يقوم بإبلاغ الجهات المعنية، إذ وصلت نسبة المواطنين الذين تعرّضوا إلى التحرش الجنسي ولم يبلغوا عنه 51.8% مقابل 35.9% فقط قاموا بإعلام مراكز الأمن، في حين أنّ 12.3% أعلموا جهات أخرى. ومقارنة بمسح سنة 2014 أصبح المواطن أكثر جرأة في التبليغ عن هذا النوع من العنف حيث كانت نسبة المبلغين المتضررين لا تتعدّى 21% في مسح 2014. كما يلاحظ في هذا السياق أن المواطنين الذين تعرضوا الى التحرش الجنسي خلال 12 شهرا وأبلغوا مراكز الأمن راضون على نتيجة اللجوء إلى تلك المراكز، حيث ناهزت نسبتهم 70.7% أي 7 مواطنين من جملة 10 راضون عن تعامل الأمن مع قضيتهم.

إجمالا، أفاد حوالي 64.5% من المواطنين أنّ تعامل قوات الأمن مع الجريمة وضمان السلامة العامة لكل المواطنين يتمّ بدرجة متوسطة الفاعلية.

الجدول رقم 3: توزيع المواطنين حسب نسبة المتضررين خلال 12 شهر السابقة للمسح و الجهة التي تم إعلامها و مدى الرضا عن التعامل الأمني

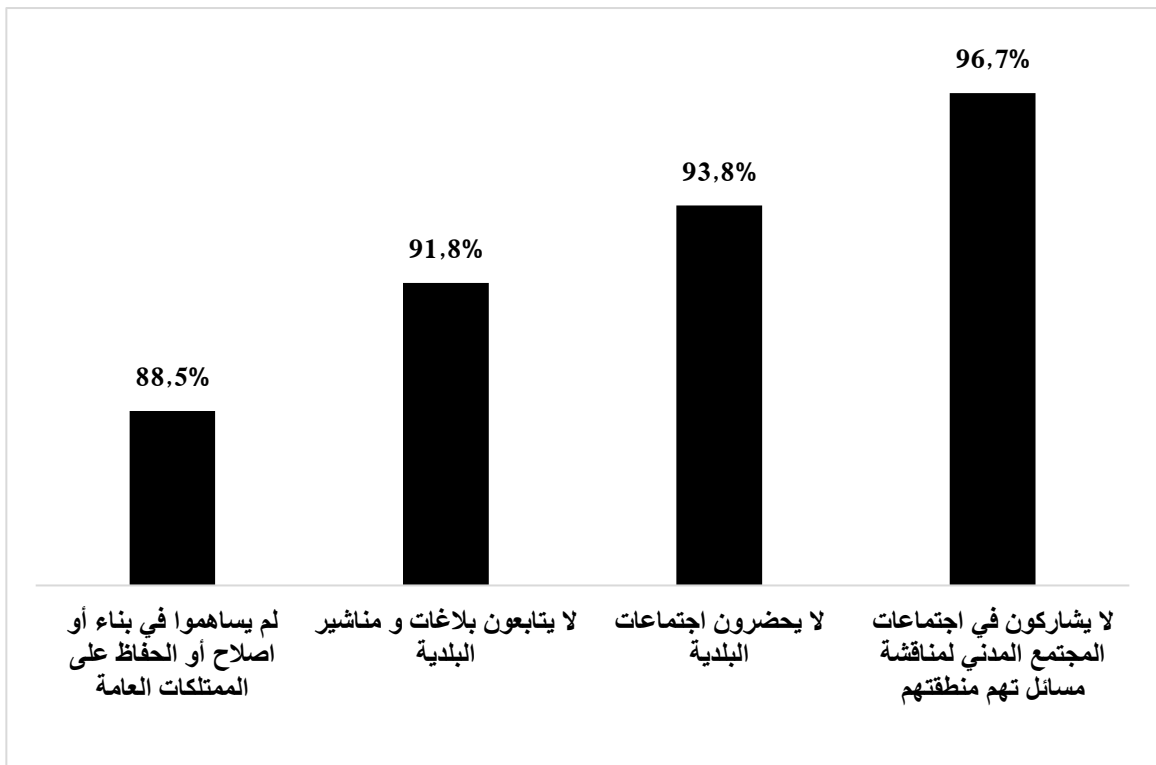
نسبة الرضا عن التعامل الأمني	الجهة التي تم إعلامها			نسبة المتضررين من جملة المواطنين	نوع العنف المسلط
	جهة أخرى	مركز الأمن	لم يعلم أي جهة		
54.7%	6.2%	64.9%	28.9%	2.4%	العنف الجسدي
-	-	-	-	7.8%	العنف اللفظي
35.7%	2.5%	61.7%	35.8%	5.6%	السرقات في المساكن
37.8%	2.3%	69.2%	28.5%	3.5%	الاعتداء على الأملاك
70.7%	12.3%	35.9%	51.8%	1.9%	التحرش الجنسي

10.4 المواطن و البلدية

أفضت نتائج المسح الوطني حول "نظرة المواطن إلى الأمن والحريات و الحوكمة المحلية لسنة 2014 إلى أنّ المشاركة في الانتخابات الأخيرة للمجلس البلدي سنة 2010 كانت ضعيفة جداً، إذ لم يشارك في هذه الانتخابات سوى 10% من جملة السكان المعنيين بالانتخابات، وأعرب قرابة ثلث التّأخيين عن عدم تقيّتهم بها. ومن خلال مسح 2017 عبّر 36% عن نيّتهم المشاركة في الإنتخابات البلدية القادمة.

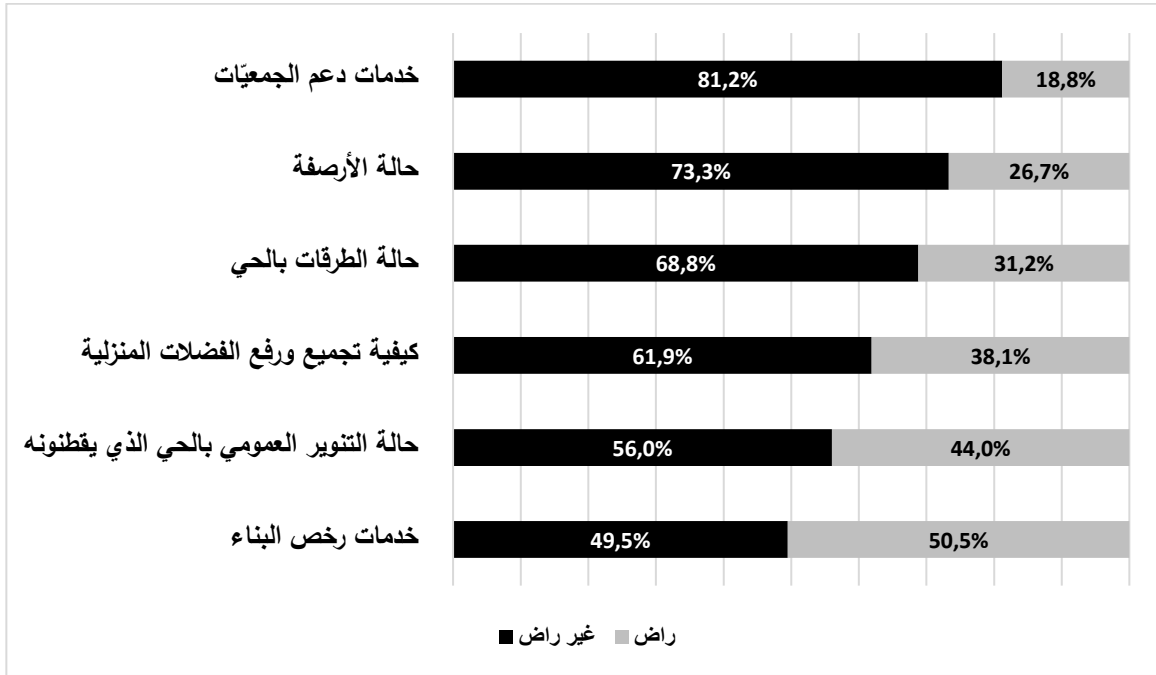
وقد بيّن المسح أنّ 91.8% من المواطنين الذين يقطنون الوسط البلدي لا يتابعون بلاغات ومناشير البلدية و 93.8% لا يحضرون اجتماعاتها. كما صرّح قرابة 96.7% من سكان الوسط البلدي أنّهم لا يشاركون في الإجتماعات التي تنظّمها مؤسّسات المجتمع المدني من أجل مناقشة احتياجاتهم وتطوير الخدمات بمنطقتهم، بالإضافة الى أنّ 88.5% عبّروا عن عدم تقديم أي مساهمة للبناء والحفاظ على الممتلكات العامّة داخل البلدية.

رسم بياني رقم 28: توزيع المواطنين حسب انخراطهم في مشاغل بلديتهم (%)



وبخصوص درجة رضا المواطنين الذين يقطنون الوسط البلدي عن الخدمات المسداة من قبل البلدية، أكّد أكثر من نصف المواطنين عن عدم رضاهم عن جل الخدمات التي تقدمها البلدية على غرار حالة الأرصفة وكيفية انسياب مياه الأمطار (73.3%)، وحالة الطرقات بالحي (68.8%) وكيفية تجميع الفضلات ورفعها (61.9%)

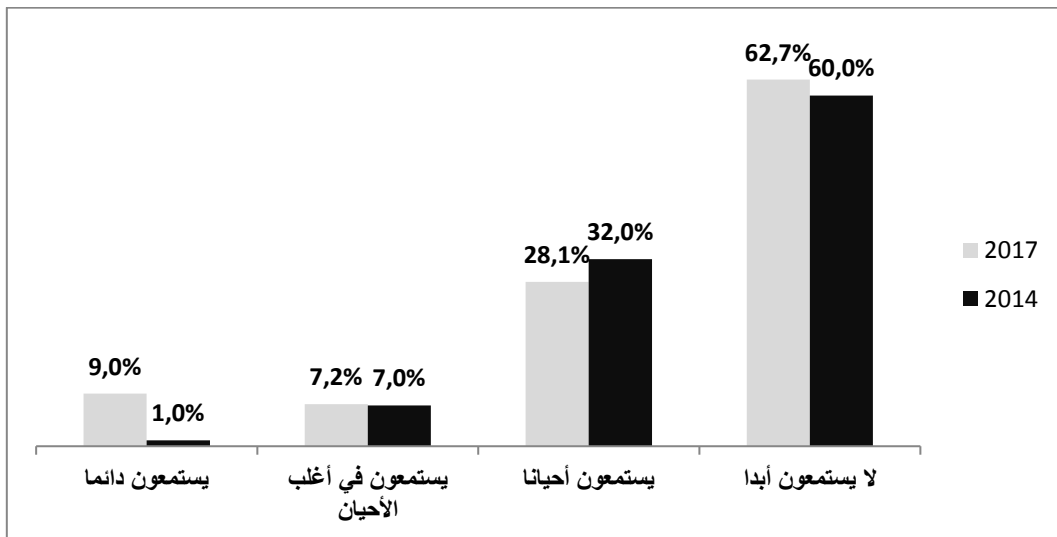
رسم بياني رقم 29: درجة رضا المواطنين الذين يقطنون في الوسط البلدي عن مختلف خدمات البلدية (%)



ولتحسين نوعية الحياة بالحي داخل البلدية، رأى المستجوبون أن أربعة إجراءات ذات أولوية يجب اتخاذها، تتعلق بتحسين نوعية رفع الفضلات بنسبة 79.8% وتحسين حالة الطرقات بالحي بنسبة 75.5% والتكثيف من التنوير العمومي بنسبة 52.1% وتهيئة المناطق الخضراء بنسبة 34.3% وهي نفس الأولويات التي عبّر عنها المواطنون في مسح 2014.

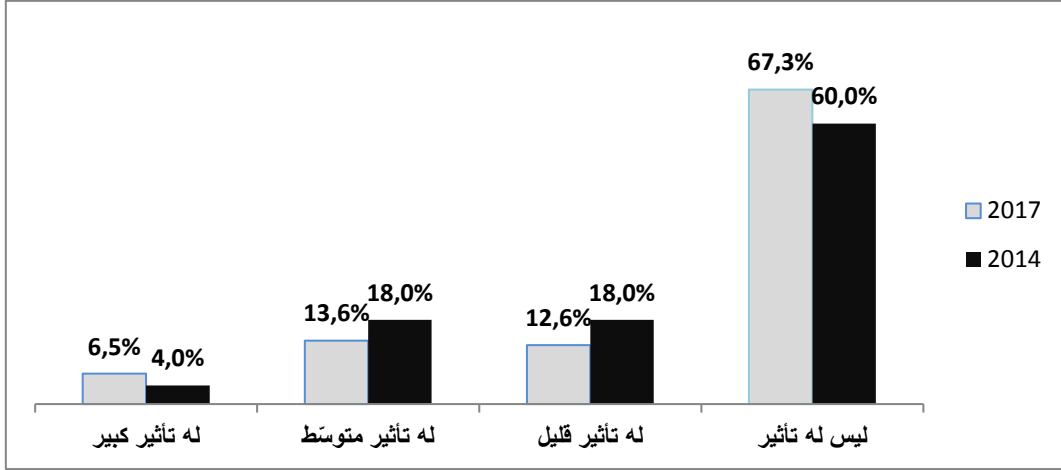
من جهة أخرى، بيّن البحث أن الهوة بين المواطن والبلدية كبيرة جدًا، حيث يعتقد 80% من المواطنين أن رأيهم الشخصي ليس له أي تأثير في مجتمعهم.

رسم بياني رقم 30: تطور نسبة استماع البلدية لآراء المواطنين والأخذ بها بين 2014 و 2017



كما عبر حوالي 90% من المواطنين أنّ أعضاء البلدية أو النيابة الخصوصية لا يستمعون لمقترحاتهم ومشاكلهم ولا يأخذون آراءهم بعين الاعتبار.

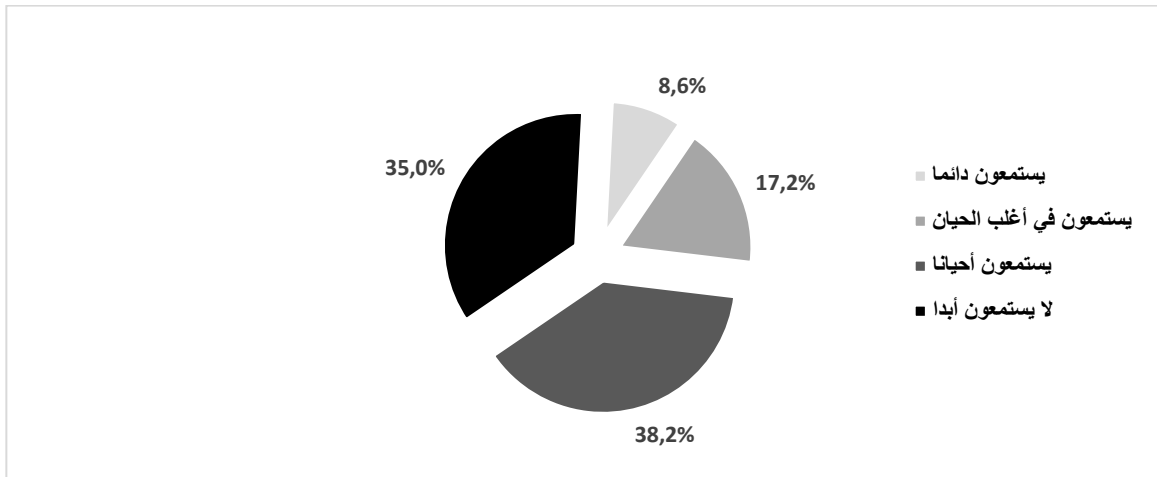
رسم بياني رقم 31: تطور نسبة تأثير رأي المواطن في مجتمعه بين 2014 و 2017



11.4 المواطن ومنتخبه

صرّح قرابة 1.5% من المواطنين أنّهم اتّصلوا بأحد المنتخبين عن جهتهم في مجلس نواب الشعب من أجل إبداء رأي في موضوع ما خلال الأشهر الإثني عشر السابقة للمسح، عبّر 54.1% منهم فقط عن رضاهم عن نتيجة هذا الإتصال. كما إتصل قرابة 0.5% من المواطنين فقط بممثليهم في مجلس النواب من أجل مساعدتهم في موضوع شخصي يتعلق بأمر شخصي بنسبة 31.6% أو من أجل إعانة إجتماعية بنسبة 27.4%.

رسم بياني رقم 32: قدرة أعضاء مجلس النواب على الاستماع لمنتخبهم (%)



12.4 الفساد و الرشوة

لازال الاعتقاد راسخا لدى المواطنين بتفشي ظاهرة الفساد والرشوة على المستوى المحلي في جلّ القطاعات، حيث أقرّ حوالي 63.3% بوجود الظاهرة في كثير من مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى وجود معاملات مشبوهة مبنية على

الفساد والرشوة بمنطقتهم، أي بزيادة 13 نقطة مقارنة بمسح 2014. ويرى 74.0% من المواطنين أنّ ظاهرة الفساد والرشوة من أكبر معضلات البلاد الى حد الان.

وقد برز قطاع الصحة من حيث وجود ظاهرة الفساد والرشوة بنسبة عالية مقارنة ببقية القطاعات ناهزت 63 بالمائة يليها قطاع الأمن بنسبة 52 بالمائة ثم الديوانة بنسبة 46.7 بالمائة. وقد سجلت أدنى النسب بالقطاع البنكي واسناد القروض والقطاع الخاص.

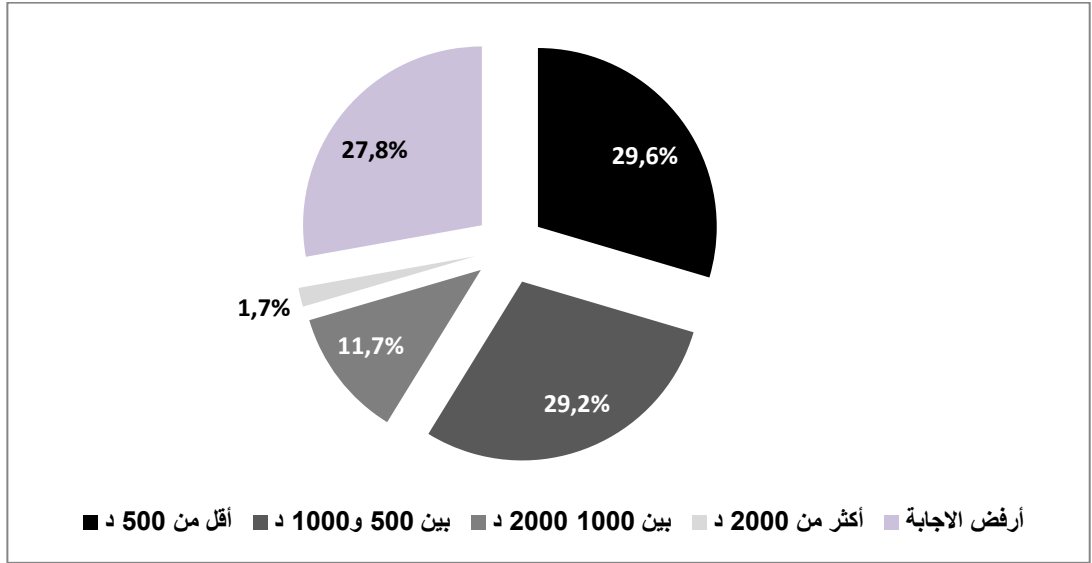
الجدول رقم4: توزيع المواطنين حسب نظرتهم لوجود الفساد و الرشوة حسب القطاع

القطاع	2017
قطاع الصحة	63.0%
قطاع التربية و التعليم	43.1%
المساعدات الإجتماعية	39.9%
الديوانة	46.7%
العدالة	29.6%
الأمن	52.3%
القطاع البنكي	19.3%
إسناد القروض	20.3%
القطاع الخاص	21.1%

و تجدر الإشارة الى أن 75.3% من الفئة العمرية 18-29 سنة أفروا بوجود ظاهرة الفساد و الرشوة في قطاع الصحة ترتفع هذه النسبة في قطاع المن لتبلغ 82.2%.

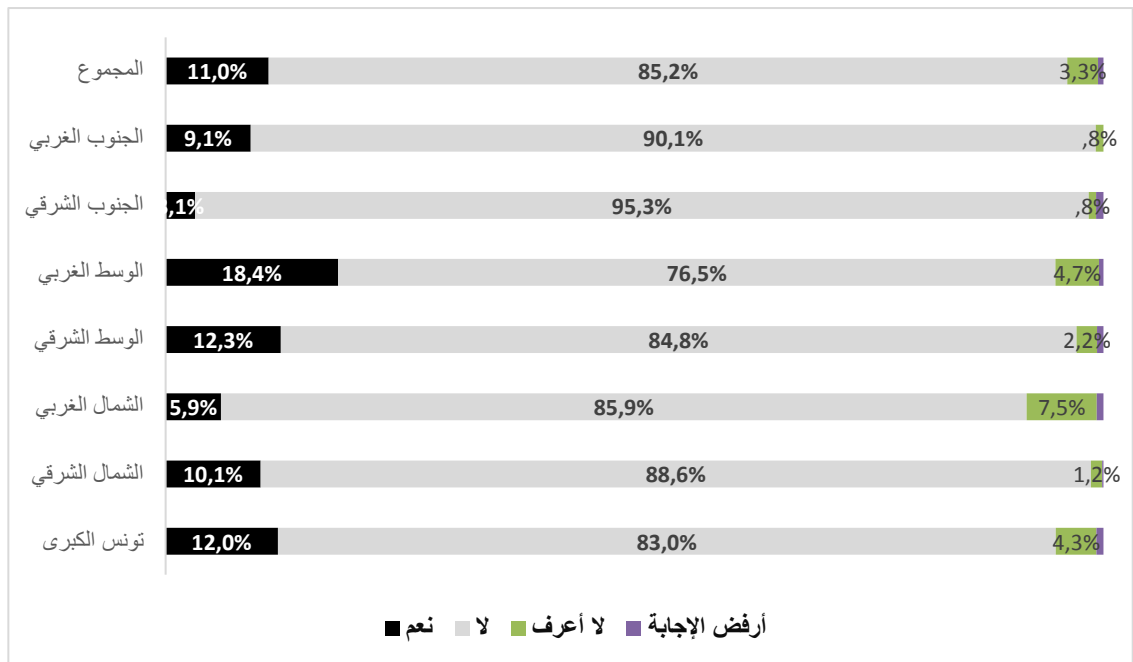
وبخصوص نظرة المواطنين إلى ظاهرة الرشوة وتجاربهم في هذا المجال، فقد صرح 11.0% من المواطنين أنّهم كانوا ضحايا لظاهرة الفساد والرشوة خلال 12 شهرا السابقة للمسح. علما و أنّ 60% من الضحايا دخلهم أقل من 1000 دينار أي أن قرابة 6 ضحايا من جملة 10 لا يتجاوز دخلهم 1000 دينار. في حين أفاد 10.8% ممن دخلهم يفوق 2000 دينار أنّهم كانوا ضحايا لهذه الظاهرة.

رسم بياني رقم 33: توزيع المواطنين ضحايا ظاهرة الفساد حسب الدخل الشهري (%)



و قد كان من بين ضحايا الفساد و الرشوة 8.8 % من النساء و 13.3 % من الرجال، و قد سجلت أكبر نسب لضحايا هذه الظاهرة في الفئة العمرية 18-29 سنة بنسبة 12.4 % و الفئة العمرية 30-59 سنة بنسبة 11.5 % . و قد تمركز الضحايا أساسا بمناطق الوسط الغربي بنسبة 18.4 % من جملة مواطني الإقليم و الوسط الشرقي بنسبة 14.3 % في حين سجلت أدنى النسب بمناطق الجنوب الشرقي.

رسم بياني رقم 34: توزيع المواطنين ضحايا ظاهرة الفساد و الرشوة خلال السنة السابقة للمسح حسب الإقليم



من ناحية أخرى ، تجدر الإشارة الى أن نسبة الضحايا مرتفعة أساسا في صفوف المطلقين بنسبة 13.5 % و ذوي المستوى التعليم العالي بنسبة 13.3 % و العاطلين عن العمل بنسبة 17.3 %.

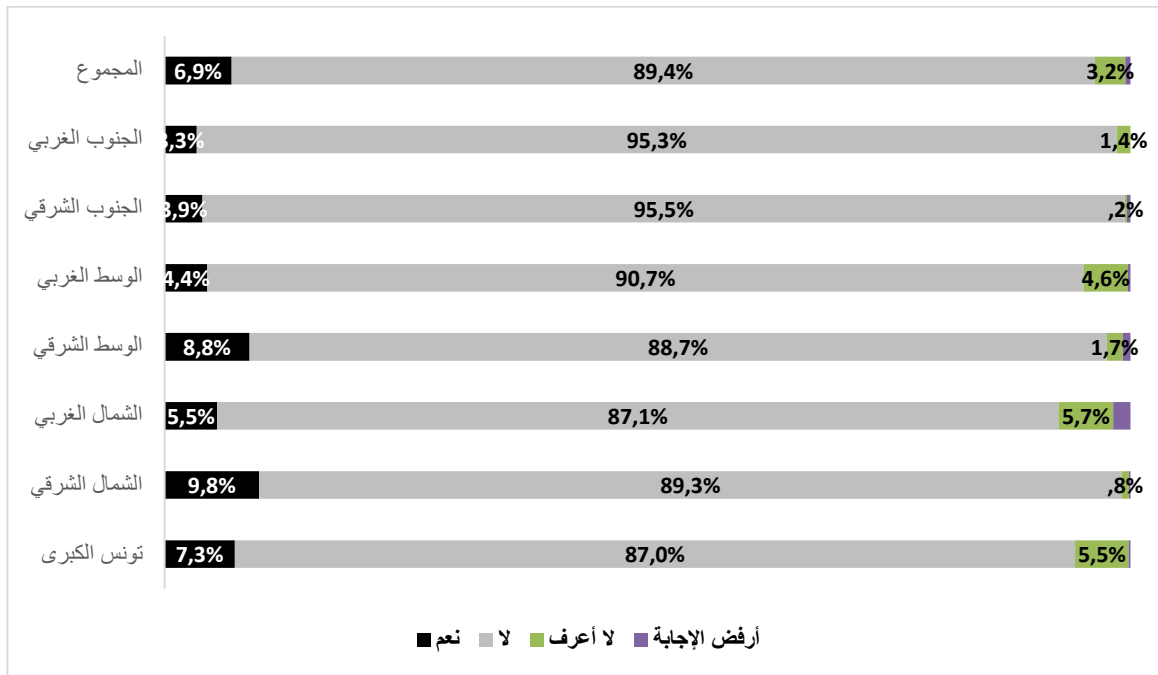
وصرّح 6.9% أنهم دفعوا رشوة من أجل خدمة بالإدارة شملت بالأساس الرجال بنسبة 10.1 % مقابل 4 % للنساء. وذلك بتواتر أكثر من مرة بنسبة 63.6%. وكانت هذه الخدمة في أغلب الأحيان في قطاع الأمن بنسبة 47.0% وقطاع الصحة بنسبة 30.8%.

و بخصوص التفطن لمفاتيح الفساد و الرشوة و كيفية تعامل السلطات المحلية معها، أفاد حوالي 53.9 % من المواطنين أن المسؤولين على المستوى الجهوي لا يتعاملون بجدية مع الموضوع مقابل فقط 10 % يتعاملون بجدية.

و قد أقر 7.6 % بالنسبة للفئة العمرية 30-59 سنة أنهم دفعوا رشوة من أجل قضاء شأن مقابل 4 % فقط تفوق أعمارهم 60 سنة.

كما احتل سكان المناطق الشرقية للبلاد (الشمال الشرقي و الوسط الشرقي) المراتب الأولى من حيث نسب المواطنين الذين دفعوا رشوة بنسبة 9.8 % في الشمال الشرقي و 8.8 % في الوسط الشرقي، في حين تم تسجيل أدنى نسب بالجنوب الغربي بنسبة 3.3 % و الجنوب الشرقي بنسبة 3.9 % .

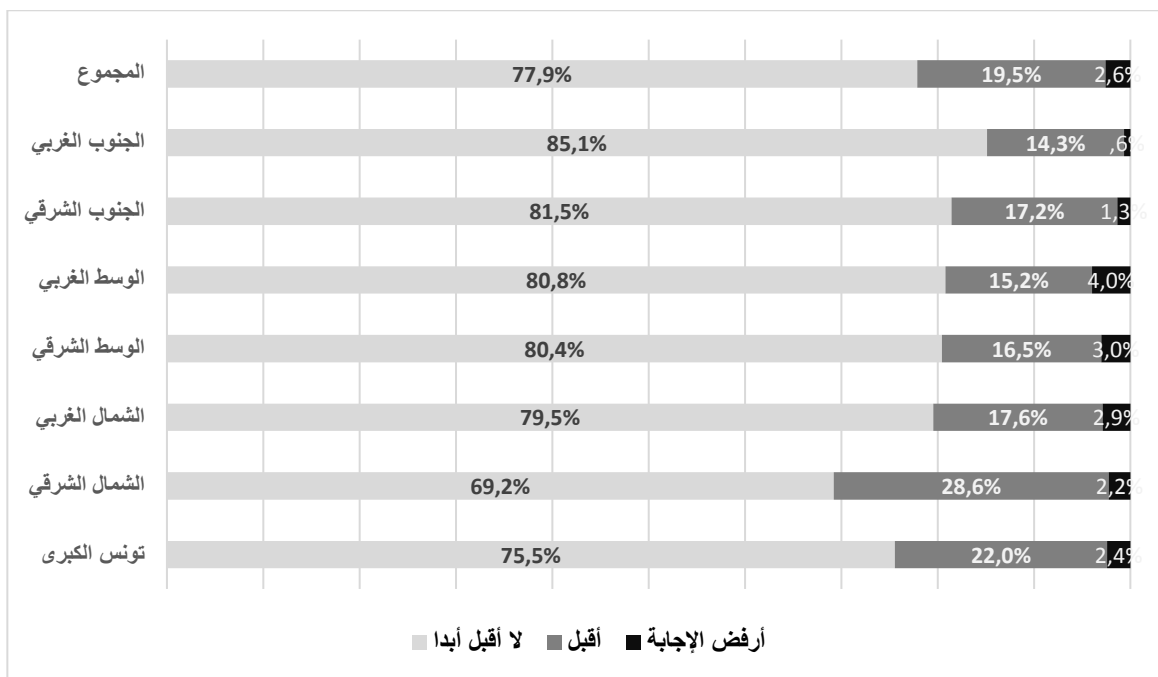
رسم بياني رقم 35: توزيع المواطنين الذين دفعوا رشوة خلال السنة السابقة للمسح حسب الاقليم



كما أن شريحة العزاب و المطلقين هي من أفادت أنها دفعت رشوة بنسب أعلى من المتزوجين و الأراامل. و ينفرد العاطلون عن العمل كذلك بدفع رشواوي بنسبة 10.4 %، يليها الناشطون بنسبة 10.2 %.

و صرّح 19.5% من المواطنين أنهم يقبلون دفع رشوة وتقديم هدية لموظف وذلك للحصول بصفة غير قانونية على شغل أو على ترخيص أو على مصلحة ما منهم 4 % لا يرون مانعا في ذلك مقابل 22.0 % في مسح 2014. و قد شملت هذه الفئة أساسا الشمال الشرقي بنسبة 28.5 % و تونس الكبرى بنسبة 22.0 % و بدرجة أقل الشمال الغربي بنسبة 17.5 % . و قد سجلت أدنى النسب في هذا المجال بالجنوب الغربي.

رسم بياني رقم 36 : توزيع المواطنين حسب رأيهم في دفع رشوة لقضاء شأن ما حسب الإقليم

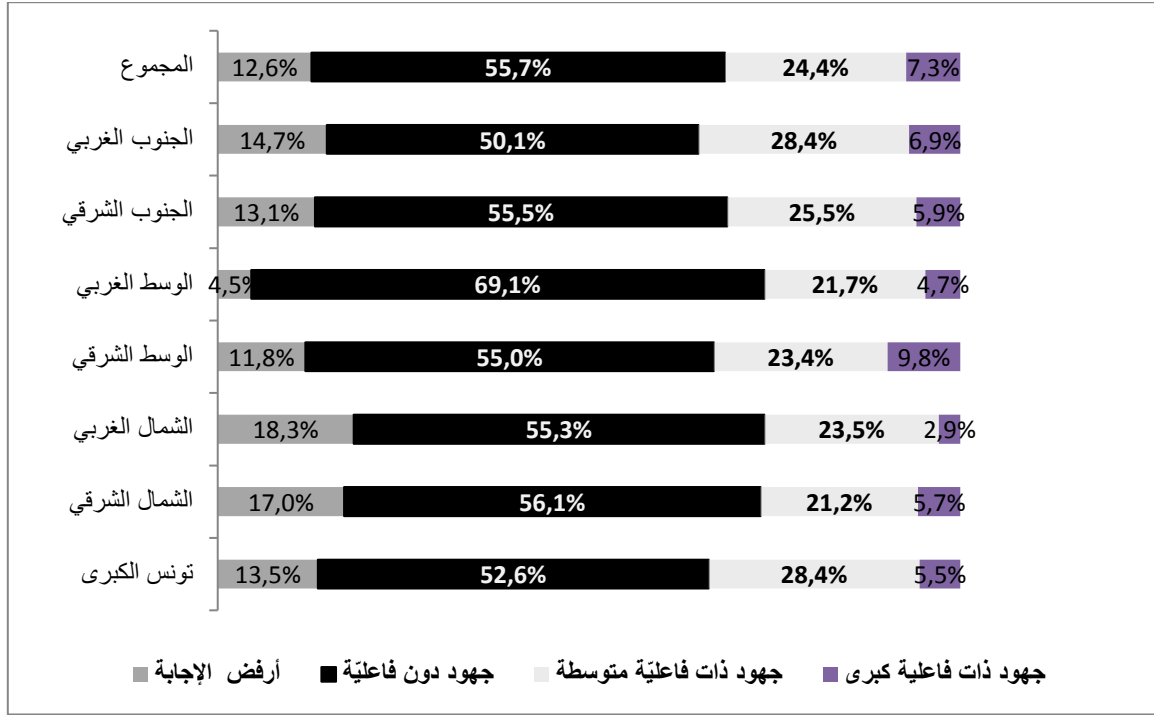


و قد كان المواطنون الذين لا يتجاوز دخلهم 1000 دينار و الذين أقرروا بأنهم يقبلون دفع رشوة لقضاء شأن ما هم أساسا من العاطلين عن العمل و التلاميذ و الطلبة.

يعتقد مواطن من إثنين (52.2%) أنّ الإلتماءات السياسية للشخص أهمّ من المؤهلات العلمية للحصول على شغل في القطاع العام و 37.1% فقط بالنسبة للقطاع الخاص و يتجلى ذلك بالأساس في الجنوب و المناطق الغربية للبلاد و ذوي المستوى العالي و العاطلين عن العمل و التلاميذ و الطلبة و المنتمين الى الشريحة العمرية 18-29 سنة.

وبالنسبة لمقاومة الفساد والرشوة، يرى قرابة 55.7% أنّ الجهود التي تبذلها الدولة لمكافحة الفساد في مختلف القطاعات قليلة الفاعلية أو بدون فاعلية تذكر وامتتعت 12.6% عن الإجابة.

رسم بياني رقم 37: توزيع المواطنين حسب تقييمهم لمجهودات الدولة في مكافحة الفساد حسب الأقاليم



و يبرز الرسم البياني أن قرابة 70% من سكان مناطق الوسط الغربي يرون أن جهود الدولة في مكافحة الفساد دون فاعلية تذكر منفردين بذلك عن باقي الأقاليم التي تراوحت فيها النسبة بين 50% و 55%.

المعهد الوطني للإحصاء

70 نهج الشام ص ب 265 تونس

الهاتف : (216) 71 891 002 الفاكس : (216) 71 792 559

العنوان الإلكتروني : ins@ins.tn الموقع : www.ins.tn